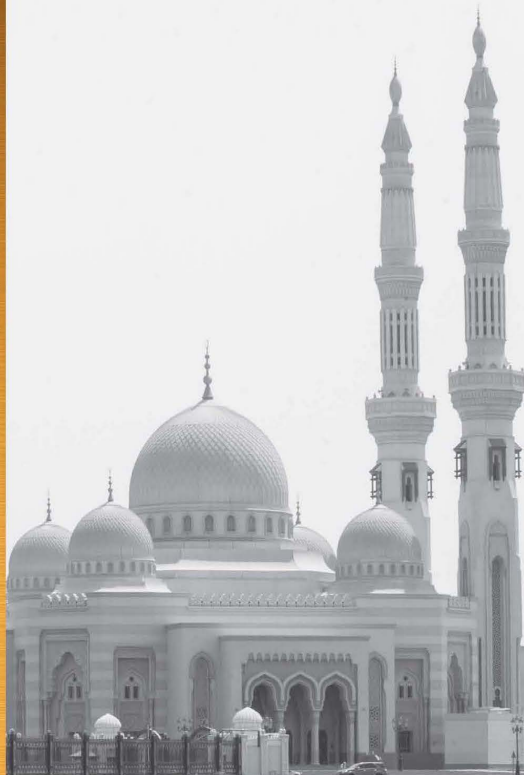




مَجَلَّةُ الْجَامِعَةِ الْقَاسِمِيَّةِ لِلْاِقْتِصَادِ الْإِسْلَامِيِّ

مَجَلَّةٌ عَامِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ نِصْفُ سَنَوِيَّةٍ



المجلد: 1، العدد: 2

ربيع الثاني 1443 هـ / ديسمبر 2021 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات: 2788-5542

العمّلات المكّملة: ما هي؟ ولماذا؟

COMPLEMENTARY CURRENCIES: WHAT ARE THEY? AND WHY?¹

أحمد مهدي الشريف بلوافي

جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Ahmed Mahdi Al-Sharif Belouafi
King Abdulaziz University, Saudi Arabia

الملخص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ما يُنعتُ في الأدبيات النقدية والمالية بالعمّلات المكّملة؛ وذلك بالتعرض لحقيقتها، وبيان أهميتها ودواعي ظهورها وانتشارها. باستخدام المنهج الوصفي مع التتبع والاستقراء لبعض التطبيقات خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، من ذلك: (1) - العملة المكّملة نوع خاص من العمّلات تستحدثها سلطة عمومية أو مؤسسة خاصة أو مجموعة من الأشخاص على مستوى نطاق جغرافي معين لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وهي بهذا التحديد لا تُمثل بديلاً للعملة الرسمية المتداولة وإنما مُكّمل يعمل بالتوازي معها، (2) - يؤثر نوع النقد المُستخدم في توجيه النشاط الاقتصادي، وفي طبيعة العلاقات التي تنشأ بين المتعاملين وفي القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، ومن ثَمَّ فإنه ليس محايداً (value neutral) كما تدّعي النظرية الاقتصادية السائدة، (3) - أبانت تطبيقات العملة الخاضعة للرسم أن افتراض ثبات معدل دوران النقود من قبل المدرستين: الكلاسيكية والنقدية ليس معقولاً ولا واقعياً؛ لأن

¹ Article received: Aug. 2021; article accepted: Nov. 2021

توجيه هذا المتغير يُؤثر في النشاط الاقتصادي، وأخيراً (4) - قدمت الدراسة إطاراً لتفسير ظاهرة انتشار وتطور هذا النوع من العملات يتمثل في ما أطلقت عليه اختصاراً "تنس"؛ وهي حروف مأخوذة من كلمات (التكريم - والتقدير - والاستثمار)؛ التكريم للإنسان من كونه إنساناً خلق على أحسن هيئة وزُودَ بأهم أداة للتمييز وهي العقل، والتقدير للجهد النافع الذي يفيد به الإنسان نفسه ومجتمعه، والاستثمار الإيجابي لتنوع البشر واختلافهم فيما يميزون به عن بعض من كفاءات وخبرات وقُدرات.

Abstract

The study aims at exploring the reality of complementary currencies (CCs) through descriptive and inductive methodologies. To arrive at some useful and eloquent results three practical experiments of these currencies have been reviewed thoroughly. Among the results the study reached: (1) - CC is a special kind of a 'common' and not a 'legal tender'. It has been designed to serve specific socio-economic objectives in a well-defined territory. Thus, it works alongside the official currency as a complement and not as a substitute to it, (2) - The format, that the money takes, is very crucial in directing economic activity and affecting the nature of relationships that develops among economic agents, and the financial decisions that they take. Therefore, money is not a 'value neutral' as assumed by mainstream economics, (3) - The experiments of the stamped/free money showed that the constant assumption of the velocity of money by classical and monetarist school is neither reasonable nor viable. Influencing this factor can have a big impact on economic activity. And, finally (4) - The study proposes a "TTS framework" which the researcher thinks it may provide a more appropriate approach for a better understanding of CCs' phenomenon by placing it in a broader human and social context. The acronym "TTS" represents letters taken from three Arabic words; *takreem* (honoring) of human beings as created in the best of stature by the Creator, *taqdeer* (appreciation) of the human's good efforts that benefits oneself and the society at large, and *istithmar*

(capitalization) of the diversity of the ‘unique’ talents and expertise that every and each human being has.

الكلمات الدالة: الغُمُلات المكمِّلة، سيلفيو جِيزل، النقود المَدْمُوغة، القيم الإسلامية، النظرية الكمية للنقود، سرعة دوران.

Keywords: Complementary currencies, stamp scrip, Islamic values, Silvio Gesell, quantity theory of money, velocity of money.

المقدمة

أبانت الأزمات المالية المتلاحقة التي تشهدها النظم الاقتصادية المعاصرة بين فينةٍ وأخرى أهمية دراسة النقود والتعرف على دورها بعمق وشمولية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. فقد أظهرت الإحصاءات الراصدة لهذه الاضطرابات أن ما يقرب من نصف الأزمات المالية التي شهدها العالم خلال أربعين سنة من عام 1970 إلى سنة 2010م كانت ذات طابع نقدي (Lietaer and Dune, 2013: 3). إن الدور المؤثر الذي تلعبه النقود والذي لم تعكسه نماذج الاقتصاد السائدة، ولا السياسة النقدية المتبعة على نطاق واسع على مستوى البنوك المركزية العالمية بالشكل المطلوب (Haltom, 2013: 1-2) حدا ببعض المتخصصين في دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية عبر نظريات النظم (system theories) إلى اقتراح جعل النقود (the science of money) القضية المحورية في علم الاقتصاد بدل الندرة (the science of scarcity) التي كُتِبَ بشأنها الكثير (Orrell, 2018: 63-65).

وما يعزز أهمية تناول الموضوع وحيويته التطورات التي شهدتها -وما تزال- أشكال النقود في السنوات القليلة الماضية مما يتطلب إفراد دراسات لهذه الأنواع للتعرف عن كُتِبَ على ماهيتها ودورها، وآثارها والمستقبل الذي يمكن أن يؤول إليه أمر التعامل بهذا الشكل من النقود أو ذاك.

تُسلط الدراسة الحالية الضوء على موضوع العُمُلات المكَمِّلة (complementary currencies) التي انتشرت بشكل كبير في العديد من الدول في العقود القريبة الماضية؛ حيث قدّرت بعض المصادر عددها بما يفوق تسعة آلاف عُملة (<https://bit.ly/3IWGC8y>)² ، إلا أنها لم تحظ إلاّ باهتمام عابر أو "هامشي (marginal)" في أدبيات الفكر الاقتصادي السائد (mainstream economics)، (Fare and Ould Ahmed, 2014: 2-3).

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي مع شيء من الاستقراء والتتبع للتأصيل لهذا الموضوع؛ التأصيل لها هنا ليس منصباً على بيان الموقف الشرعي من هذه العُمُلات بقدر ما أنه يركز على جوانب مهمة، كدواعي ظهور هذه العُمُلات والغرض منها، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب على التعامل بها. من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والإجابة عن التساؤلات المطروحة، انتظمت الدراسة في الفقرات التالية: الدراسات السابقة، التساؤلات والأهداف، الحدود والصعوبات، إشكالية المصطلح والتعريف، الإطار النظري، الدواعي والمبررات، تجارب عملية، وأخيراً: الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

1. الدراسات السابقة.

في حدود ما اطلع عليه الباحث من مصادر لم يعثر على دراسات علمية من منظور اقتصادي إسلامي ولا عربي -أي مكتوبة باللغة العربية-، ولا حتى مواد في شكل حلقات نقاش أو تعليم مُبسطة تبين حقيقة هذه العُمُلات، وإنما عثر على إشارات أغلبها في ثنايا

² تاريخ زيارة الموقع وغيره من المواقع المثبتة في متن البحث أو في هوامشه 10 أغسطس 2021م، إلاّ إذا أُشير إلى غير ذلك في موضعه. ينبغي التعامل بحذر مع هذا التقدير لأن مصادر أخرى أشارت إلى غير ذلك العدد. وقد ظهر للباحث من خلال التتبع أن جميع التقديرات التي تذكر أرقاماً محدّدة لا يمكن التعويل عليها لأنها لم تذكر على وجه الدقة والتحديد كيف توصلت لذلك؟ وعلى أي أساس؟ إلا أن المؤكد هو أن عدد هذه العُمُلات يقدر بالآلاف.

الحديث عن مقترحاتٍ لإصلاح النظام النقدي متأثرة في ذلك بأفكار شخصيات اقتصادية كسيلفيو جيزل ((Silvio Gesell (1862-1930)، ومما وقع عليه الباحث ما يلي:

- إشارة الاقتصادي محمود أبو السعود (1914-1993م) -رحمه الله- لتجربة بلدية فورجل (Wörgl) في النمسا في ثلاثينيات القرن الماضي -وليس في عشرينياته كما ورد في كتاب أبو السعود³- من أجل دعم فكرة "النقود المزكاة" التي اقترحها أبو السعود لإصلاح النظام النقدي من وجهة نظر إسلامية (أبو السعود، 1978م: 40-45).
- إشارة رفيق المصري (1942-2021) -رحمه الله- لتجربة فورجل السابقة، ولتجربة أخرى، قيل إنها طبقت في فرنسا في نهاية خمسينيات القرن الماضي. ورد ذلك بشكل عابر لم يتعد بضعة أسطر؛ لأن الهدف لم يكن التعرض لهذه التجارب بقدر ما هو مناقشة فكرة "النقود المزكاة" السالفة الذكر، (المصري، 2009م: 2-3).
- تعرض "عدنان فقيه" إلى الموضوع في بضع صفحات (فقيه، 2016، ص. 149-151)، ولم يكن الغرض تناول المستقل للموضوع بقدر ما هو إشارة عابرة في ثنايا الحديث عن موضوع أعم.

وفي مقابل هذا يوجد كمٌّ هائلٌ من الدراسات باللغة الإنجليزية تحدثت عن جوانب مختلفة لهذه العُمَلات، وقد استفاد الباحث منها كثيراً، وحاول الإضافة عليها باستعراض النظريات التي حاولت تقديم تفسير للظاهرة، مع تقديم إطار يراه أنسب وأرحب لهذا النوع من المبادرات التي تُولي عناية للبعدين: الإنساني والاجتماعي، ولا يقتصر الطرح فيها على البعد الاقتصادي المحض.

2. التساؤلات والأهداف.

الأسئلة الأساسية التي تحاول الدراسة الإجابة عنها تتمثل في:

³ ورد أن التجربة بدأت في يوليو 1922م (أبو السعود، 1978م: 40)، والصواب: يوليو 1932م حسب المصادر الموثقة التي اطلع عليها الباحث؛ ومنها التقرير الذي كتبه مُهندس التجربة كما سيأتي في فقرة التجارب. قد يكون السبب في ذلك الإيراد ناجم عن خطأ مطبعي -والله أعلم-.

- ما المقصود بهذه العُمُلات؟ وكيف ظهرت؟ ولماذا؟ وكيف تعمل؟ وعلى أي مستوى؟
- ما العوامل التي أسهمت في تطورها وانتشارها؟ وما هي بعض آثارها الاقتصادية والاجتماعية؟
- هل تقوم بجميع الوظائف الفنية المعروفة للنقود؟ أم أنها تقتصر على بعضها؟ ولماذا؟
- هل يوجد إطار نظري يقدم تفسيراً وتبريراً لوجودها؟
- أما الأهداف التي تسعى لتحقيقها فهي:

- بيان حقيقة هذا النوع من العملات، والتعرف على بعض تطبيقاتها القديمة والحديثة.
- تحديد أوجه الاتفاق و/أو الاختلاف بين هذه العُمُلات والنقود الرسمية القانونية (legal tender).

- بيان بعض إسهامات هذه العملات الاجتماعية والاقتصادية.
- لفت الأنظار إلى تعقد وتشابك موضوع النقود في الاقتصادات المعاصرة، مما يتطلب الإحاطة والشمول عند التعرض للحكم الشرعي لنوع مُعين من أشكال النقود؛ لأن دراسة نوع بمعزل عن البقية يُمثل قصوراً في التصور والإدراك.

3. الحدود والصعوبات.

في سبيل إعداد مادة الدراسة واجه الباحث العديد من الصعوبات؛ لعل من أهمها كبر عدد هذه العملات مع صغر حجمها، وتعدد مواطن تواجدها، مع تشعب المسائل والموضوعات المرتبطة بها. ومنها كذلك عدم وجود قاعدة بيانات أو إحصاءات دقيقة توثق تطوراتها وتقدم معطيات شاملة تمكن الباحث من إجراء دراسات متنوعة؛ نوعية وكمية (Fare and Ould Ahmed, 2014: 3). في سبيل التغلب على تلك الصعاب

اعتمدت الدراسة الخطوات المنهجية التالية:

❖ بالنسبة لتشعب المادة وكثرة تفريعاتها بدأت الدراسة بما رأت أنه الأهم، وحددت أهدافاً ارتأت أنها الأنسب في هذه المناسبة؛ لأن الموضوع يحتاج إلى معالجات تتناول جوانب أخرى لا تقل أهمية عما تعرضت لها الدراسة.

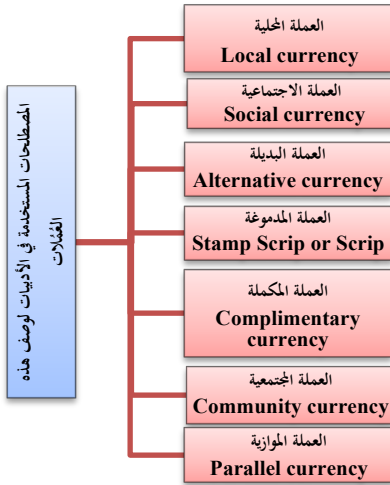
❖ بالنسبة للأمثلة التطبيقية، اقتصرَت الدراسة على ثلاثة: أحدها قديم وانتهى، والآخر قديم وما يزال مستمرًا، والآخر حديث. ومن أهم المعايير التي اعتمدتها في الاختيار توافر المعلومات الموثوقة الكافية، والتطبيق لمدة لا تقل عن السنة، وهي مقبولة إلى حد ما في ضوء التجارب القديمة التي لم يستمر عمل بعضها أكثر من بضعة أشهر، والتنوع الزمني والمكاني، والتركيز على التجارب التي استُخدمت العملة فيها بالشكل المتعارف عليه؛ الإصدار المادي الورقي أو الإلكتروني وبطريقة قريبة من الممارسة المعمول بها في إصدار العملات الرسمية السائدة.

4. إشكالية المصطلح والتعريف.

عند الرجوع إلى الأدبيات التي اهتمت بموضوع العملات المكملة يُصادف الباحث مجموعة من المصطلحات التي يمكن تلخيصها في الشكل (1)، وهي مرتبة من أعلى لأسفل بناءً على الظهور التاريخي للمصطلح، استنادًا إلى رصد أولي للمعطيات التي تمكن الباحث من الوقوف عليها عبر محرك البحث (Google Ngram Viewer)، ومن مصادر أخرى متنوعة رصدت تطور النقود في المجتمعات الغربية قبل القرن التاسع عشر. وهكذا نجد أن مصطلح العملات المحلية أقدم في الظهور من غيره، وسبب ذلك أن العملات في بلدان أوروبا وأمريكا كانت تصدر بشكل محلي، منذ القرن الرابع عشر أو الخامس عشر الميلادي من قبل البنوك التجارية الخاصة؛ أي قبل انتشار البنوك المركزية وتوحيد عملية الإصدار للعملات على مستوى الدولة القطرية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (Capie, et al., 2012: 5-9). يليها العملات الاجتماعية والبديلة في بداية العشرينيات من القرن الماضي، ثم العملات المدمُوغة (stamp scrip) في ثلاثينيات القرن

نفسه⁴، ثم المكملّة والمجتمعية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات. أما العُمُلات الموازية فغالبية الأدبيات لا تدخلها إلا الاقتصادي الفرنسي (Jérôme Blanc) الذي كانت أطروحته للدكتوراه عن هذا الموضوع⁵، وجاراه في ذلك -فيما يبدو- الاقتصادي (Mark Peacock) من جامعة يورك (York University) في كندا في عمل له نشره عام 2006م (Peacock, 2006).

الشكل (1) المصطلحات المستخدمة في الأدبيات الاقتصادية التي تعرضت لظاهرة العُمُلات المكملّة



المصدر: من إعداد الباحث

⁴ مما يجب التنبيه عليه أن هذه التسمية ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في كتابات جيزيل، إلا أن الانتشار الواسع لاستخدامها تنظيراً وممارسة حدث في هذه الحقبة.

⁵ “*Les Monnaies Parallèles: Approches Historiques Et Théoriques*” (Parallel currencies: Historical and theoretical approaches). Université Lumière – Lyon 2, 1998.

لكل تسمية من التسميات المشار إليها في الشكل سياق تاريخي، ومؤثر اجتماعي واقتصادي ظهرت في خضمه، وإذا أردنا تتبع ذلك وتقصيه للوقوف على خلفياته سوف يُطيل النقاش، وسيُخرج الدراسة عن الأهداف المُسطرة لها. فالعملة المدْمُوغة -على سبيل المثال- ارتبطت بأفكار رجل الأعمال، والاقتصادي الهاوي (quasi-economist) -كما أطلق عليه فيشر- سيلفيو جيزل⁶، الذي عاش تاجرًا مدة أحد عشر عامًا في الأرجنتين (Blanc, 2006: 11). استقى جيزل فكرة النقود المدْمُوغة (stamp scrip) من رجل الأعمال السويسري جورج نوردمان (George Nordmann)، (Gesell, 1918: 204)؛ وهي النقود التي يُفرض عليها رسماً أو ضريبة دورية (كل أسبوع أو شهر أو أية مدة زمنية أخرى) لمحاربة الاكتناز، مما يُسهّم بدفع حاملها إلى التعامل الفوري بما كوسيط للمبادلة فيزيد ذلك في سرعة دوران النقود، مما قد يعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي من غير آثار تضخمية ولا زيادة في المدبونية. وهناك (Blanc, 2011) من حاول الجمع بين هذه المصطلحات؛ فلفظة المكتملة- حسب هذا الجمع- تهدف إلى حماية النشاط الاقتصادي وتحفيزه وتوجيهه، والاجتماعية أو المجتمعية للفت الأنظار إلى أهمية هذا الجانب من النشاط الذي لا تأخذه الدراسات الاقتصادية السائدة بعين الاعتبار عند حساب الناتج المحلي، والمحلية تُشير للنطاق أو البعد الجغرافي، وفق هذا المنظور "الجمعي" يخرج من التصنيف الذي تضمنه الشكل (1) ثلاث مصطلحات: العملة المدْمُوغة، والعملة الموازية، والعملة البديلة. فالعملة المدْمُوغة مُتضمنة في الجمع؛ لأنها تُمثل شكلاً من أشكال العملة المكتملة أو الاجتماعية، والتي لا يشترط ربطها برسم أو ضريبة، وإنما البعض حاول ذلك ونجح، والبعض الآخر لم ينجح كما في الحالة الأمريكية في ثلاثينيات القرن الماضي (Fisher, 1933; Gatch, 2008).

⁶ يجب الانتباه إلى أن جيزيل طرح فكرته كإصلاح للنظام النقدي على مستوى الاقتصاد ككل، وليس على مستوى بقعة محدودة داخل الدولة، إلا أن التطبيق العملي للفكرة الذي حدث في ثلاثينيات القرن الماضي جعلها تُدمج في النقاش مع العملات المكتملة أو المحلية (Peacock, 2014: 6-7).

المصطلح الثاني وهو البديلة؛ أي أنها تسعى لتكون بديلاً للعملات السائدة كما هو الشأن في العملات الرقمية المشفرة (cryptocurrencies) الخاصة. في حقيقة الأمر هذا غير مُراد من خلال ما اطلع عليه الباحث من أدبيات، ووقف عليه في بعض التطبيقات التي حاولت الاستفادة من تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) في إصدار بعض العملات.

أما المصطلح الثالث وهو الموازية (parallel currencies)⁷، فإنه يُطلق في الأدبيات الاقتصادية على نوع من العملات يكون تحت إشراف سلطة عمومية في شكل عملة موازية، تعمل جنباً إلى جنب مع العملة الوطنية الرسمية، أو عن طريق السماح لعملة عالمية بالتداول -غالباً ما يكون الدولار- في ظل الانخفاض الحاد لقيمة العملة الوطنية؛ كما حدث في بعض دول أمريكا الجنوبية، (8: 2014, Hileman)، أو في بعض الحالات يتم استخدام عملتين كمرحلة انتقالية من عملة إلى أخرى -كما كان الوضع في مرحلة اتحاد الألمانيّين بعد سقوط جدار برلين-؛ حيث قُدم مقترح في ذلك إلا أنه رُفض، وكذلك كان الوضع في الفترة التي سبقت إطلاق العملة الأوروبية -اليورو (Euro)- حيث اقترح بعض الاقتصاديين بقاء العملات المحلية للدول في التداول مع اليورو لفترة ثم إلغاء تلك العملات بعد ذلك، ويبدو أن هذا المقترح أيضاً لم يدخل حيز التنفيذ، وهناك من لا يزال يطرحها كإجراء للتخفيف من آثار بعض الأزمات التي تمر بها دول الاتحاد الأوروبي (Schuster, 2014)، وهناك تطبيق لها في أحد تجارب العملات المكتملة وهي تجربة (WIR bank) في سويسرا التي سنتعرض لها بشيء من التفصيل في فقرة التجارب العملية. ومع تقرير ذلك فإن المراد بالتوازي هنا هو أن العملات المكتملة تعمل جنباً إلى جنب مع العملة الرسمية، وهو طرح له وجهته، إلا أن استخدامه قد يُحدث لبساً مع ما هو شائع من استعمال له في الأدبيات الاقتصادية.

⁷ وقد يُساء فهمه ليربط بالسوق الموازية (parallel market)؛ أي السوق السوداء التي تُعامل على أساس أنها غير قانونية، (7: 2014, Hileman).

بناءً على ما سبق من حيثيات، اختارت الدراسة مصطلح "العملة المكملة" عنواناً لها وهي تستخدم في البحث مرادفاً للعملة الاجتماعية/الاجتماعية، والمحلية مع شيء من التحفظ اليسير⁸؛ لأن مصطلح العملة الاجتماعية قد يؤدي إلى قصر النشاط على الجانب الاجتماعي وهذا ليس المطلوب، أما مصطلح العملة المحلية فهو يشير إلى معنى أعم يشمل بُعد التكميل والمساندة الذي تركز عليه الدراسة، والجانب التاريخي الذي كان العالم -وأعني به أمريكا وأوروبا- لا يعرف المركزية في إصدار النقود، وإنما تقوم بذلك البنوك الخاصة على المستوى المحلي. في حين لفظة "البديل" اسم فضفاض وحمال للأوجه؛ فهو يشير في أحد معانيه المرتبطة باسمه أنه "تقديم لشيء جديد مغاير للسائد" (Valek, 1980: 980)، أما المكمل فهو يسد فراغاً أو يكمل نقصاً لم يستطع النظام النقدي السائد القيام به.

وقد يكون الاسم الجامع لهذه الأنواع المختلفة هو العملة الخاصة (private currency)؛ تمييزاً لها عن العملة الورقية (fiat money) الرسمية، لأن الذي يقوم بإصدارها جهات متعددة؛ فرد، أو شركة، أو جهة مسؤولة على المستوى المحلي (بلدية أو محافظة أو ولاية)، أو جهة دينية، أو خيرية.

وإذا تركنا التاريخ للمصطلحات وحيثيات التسميات جانباً وانتقلنا إلى التعريف نجد أنه يدور حول تعريفين رئيسيين وهما: الأول يُشير إلى أن العملة المكملة عبارة عن "اتفاق على المستوى المحلي -بلدية أو محافظة - لاستخدام أداة غير العملة الوطنية الرسمية (legal tender) وسيطاً للتبادل بغرض الربط بين الاحتياجات التي لم يمكن تحقيقها، والموارد غير المستخدمة"، (Lietaer and Hallsmith, n.d.: 2). والثاني يرى بأن هذا النوع من العملات عبارة عن "استخدام وسيط للتبادل مكمل أو مُساند للعملة

⁸ وهناك بعض الاقتصاديين المتخصصين في هذا الموضوع -البلجيكي برنارد ليتي (Bernard Lietaer) (1942-2019)، يُفضل تسمية التعاونية (cooperative currencies) لأن نجاحها يتوقف بشكل كبير على التضامن (solidarity)، والتعاون والثقة بين المتعاملين، (Lebel, 2017).

الوطنية؛ على المستوى المحلي (local)، أو الجهوي (regional)، أو حتى الوطني (national). من التعريفين السابقين يمكن الخلوص لأهم الخصائص المميزة لهذا النوع من العُمُلات وهي:

1. أنها مُكلمة وليست بديلاً للعملة القانونية لتأدية وظائف وتحقيق أغراض محددة.
 2. أنها مُخُدودة ومُحددة الاستخدام (النطاق المكاني والزمني) والهدف، ولذا يمكن الاستغناء عنها في حال زوال الحاجة أو الهدف الذي قامت من أجل تحقيقه؛ لأنها عبارة عن اتفاق جماعي (common tender) بين عدد محدود من المتعاملين، وعلى مستوى نطاق جغرافي محدد. ولهذا - كما هو الشأن في النظم النقدية القائمة - فإن كيفية إصدار هذه العُمُلات، وتحديد معدلات صرفها، ونطاق تداولها يختلف بين ترتيب معين وآخر (Calvo and Pachon, 2015: 10).
 3. أن وظيفتها الرئيسة تتمثل في وسيط للمبادلة أو وسيلة للدفع ومن ثم فإنها لا تقوم بجميع الوظائف الفنية المعهودة للنقود؛ ولهذا عندما تعرض الاقتصادي إيرفينغ فيشر (Irving Fisher) لأحد أنواعها أشار إلى أن أهم ما يميزها عن النقود المتعارف عليها كالدولار أنها غير قابلة للاكتناز⁹، (Fisher, 1933: 8).
- في ضوء ما سبق من نقاش، وفي ضوء ما كُتب عن هذا النوع من العُمُلات يمكن الخلوص إلى الفروق الأساسية التالية بين العُمُلات المكتملة وبين النقود الرسمية السائدة في الاقتصاديات المعاصرة، كما هو مفصل في الجدول (1).

الجدول (1) - الفروق الأساسية بين العُمُلات الرسمية والعُمُلات المكتملة

العنصر	العملة القانونية الرسمية أو الوطنية	العملة المكتملة
الصفة	رسمية (legal tender) تصدر من قبل الدولة (البنك المركزي)، أو أية جهة عمومية أخرى يمنحها قانون البلد ذلك الحق.	مُكلمة للعملة الرسمية: لا تملك قوة قانونية لإلزام الناس للتعامل بها.

⁹ It cannot be hoarded.

النطاق	شامل لجميع وظائف النقود المتعارف عليها؛ وسيط للتبادل، وسيلة لإطفاء الديون والالتزامات، ومخزن للقيمة.	تقتصر في الغالب على وظيفة الوسيط للمبادلات والدفع.
الدعم	مدعومة (underwritten) ومُدارة من قبل الدولة بجميع أشكالها؛ المصدر والمولد	من أعضاء مجتمع محدود يقبل التعامل بها: لا يلزم الفرد بقبولها أو التعامل بها إلا إذا اقتنع بذلك.
الإطار القانوني	القانون العام (public law) السائد لأنها تستخدم في المعاملات الخاصة بالدولة كإدارة الدَّين العام، والمالية العامة.	قانون العقود والالتزامات (القانون الخاص (private law))
المصدر	95% عبارة عن نقود مولدة من قبل المصارف التجارية الخاصة ¹⁰ . وبالتالي فهي مرتبطة ب: الائتمان والإيداع المصرفي الفائدة البسيطة والمركبة النمو الأسّي (expoential growth) في حال الفائدة المركبة	ملكية اجتماعية؛ أي للمجتمع المحلي أو الجهوي الذي يقبل التعامل بها: مبنية على التعاون، والتبادل المشترك بين الأعضاء (reciprocity)
الدور والأثر	الاستبعاد الاجتماعي (social exclusion) للكثير من فئات المجتمع على المستوى الوطني: العدد الكبير من فئات المجتمع الذين لا يتعاملون مع النظام المالي (the unbanked) الكلفة العالية للتمويل تركز التمويل وتوجيهه للفئات ذات الملاءة الائتمانية من الموسرين، أو الذين يملكون ضمانات يمكن وضع اليد عليها، أو توجيه ذلك للأنشطة المالية غير المفيدة كالمجازفات (speculation)	الشُّمول الاجتماعي (social inclusion)؛ لأنها تعمل على الحد من المخلفات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية وعن الاستبعاد المالي للنظام السائد على المستوى المحلي: التقليل من مستوى البطالة الحد من آثار السياسات النقدية لأن التعامل يتم بهذه العُثُمات، وليس من بالعملة الوطنية التي تكون مُوجهة في ظل الظروف الاستثنائية لخدمة السياسة النقدية المستهدفة، والتي تخدم المؤسسات المالية الكبرى أكثر من فئات المجتمع المختلفة (مثال ذلك سياسة معدل الفائدة الصفري (ZIRP) أو السالب (NIRP).

المصدر: 17: Freire, 2011، بتصرف

¹⁰ هذه النسبة خاصة بالبرازيل لأن مُعدة الدراسة (Freire, 2011: 17) التي اعتمد عليها الباحث في إعداد هذه المقارنة مسؤولة في البنك المركزي البرازيلي. ولا تختلف تلك النسبة كثيراً في باقي الدول ذات الأنظمة المالية "المتطورة"؛ فهي تصل في بريطانيا - على سبيل المثال- إلى مستوى 97%، وفي السعودية 90%، (بلواي، 2021، ص. 11-13).

5. الإطار النظري (Theoretical framework).

عند الحديث عن الإطار النظري الذي يمكن أن يقدم تفسيراً للعمليات المكمّلة من الأهمية بمكان التمييز بين نوعين رئيسيين يتم الحديث عنهما في هذا الموضوع: النوع الأول يتمثل في فكرة العملة المدمّوعة التي اقترحها سيلفيو جيزل، وتأثير بها من أتى بعده، والنوع الثاني هو باقي الأنواع المختلفة والتي قد يتم طرحها على أساس فكرة جيزل، أو قد تُطرح بعيدة عن ذلك. إن هذا التمييز قلّمًا يُنتبه له في الأدبيات التي عالجت الموضوع. ومن الجدير بالذكر أن التطبيق في هذه المبادرات سبق التنظير كما لاحظ أحد الاقتصاديين البارزين في هذا المجال (Lietaer, 1999: 86).

بناءً عليه، فإنه -وفي حدود ما اطلع عليه الباحث- لا يوجد إطار كلي متكامل يقدم نظرية في أدبيات الاقتصاد النقدي والمالي لهذا النوع من العُمُلات، كما لا يوجد ما يشير إلى أن هذه العُمُلات قُدمت كأساس لبرنامج إصلاحي للنظام المالي القائم في أي مُفترَحٍ إصلاحي طُرح عقب الاضطرابات المالية الكبرى التي عاشتها دول أوروبا وأمريكا (Gatch, 2008: 53-54). فعلى الرغم من انتشار استخدام هذه العُمُلات في أعقاب أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، إلا أن أحداً من الاقتصاديين البارزين في تلك الحقبة؛ كفيشر، وكينز، وهنري سامنر طرحها كبرنامج لإصلاح النظام النقدي والمالي، أو كإطار نظري تم تناوله في اقتصاديات النقود والبنوك، (Warner, 2012: 30-36). التي تحدث عنها، وشجع على تطبيقها في أمريكا هو الاقتصادي إرفينغ فيشر (Warner, 2012: 30-35) إلا أنه قدمها كإجراء مساعد في ظل ظروف الانكماش الحاد (deflation)، وفي الحالات الطارئة، وهو بهذا مدين لجيزل في السبق الفكري (Blanc, 1998: 470)، كما أن كينز أقرَّ بأن الفكرة التي تقوم على أساسها النقود المدمّوعة سليمة ومنطقية [أي لها حظٌّ من النظر]، (Keynes, 1936: 357-358). لقد ارتكز جيزل في طرحه لهذا النوع من النقود على مبررات تتمثل بشكل رئيس في نظرتة للنقود وللدور الرئيس الذي ينبغي أن تقوم به؛ وهو التوسط لتسهيل عملية انتقال

السلع والخدمات وليس أكثر من ذلك، وأن أحد الأدوات الأساسية لزيادة حجم النشاط الاقتصادي زيادة معدل دوران النقد، وليس زيادة حجمه عن طريق الإصدار. فرأى في أن فرض رسم وإلغاء الفائدة الاسمية الموجبة على النقد قد يدفع المتعاملين الاقتصاديين إلى تحقيق ذلك. من هذا المنطلق خلص إلى أن قيام النقد بوظيفة المخزن للقيمة تتعارض مع وظيفة الوسيط للمبادلات (Blanc, 2006: 11-12; Peacock, 2014:6-8)، وأن وجود فائدة اسمية موجبة تُدفع لمدخره، تُشجع المتعاملين على الإمساك به عن التداول؛ فيُحرم المجتمع بمنتجاته وتجاره وصناعه من استخدام النقود في الوظيفة الأساسية التي "خلق" من أجل القيام بها.

وهناك من حاول ربطها بتأثير جيزل بأفكار منظري حركات المد الاجتماعي والاشتراكي غير الماركسي، ومن ذلك التأثير بطروحات المصلح الاجتماعي الإنجليزي روبرت أون (Robert Owen)، (Blanc, 2006: 10-11)، وقد تجلّى ذلك في بعض المقترحات التي طرحها كتأميم عملية إصدار النقود عام 1892م؛ ليكون النقد سيادياً (sovereign)، (Gesell, 1918: 203). كما تجلّى الأمر في دعوته إلى معاملة النقد كباقي الخدمات العامة التي تُقدمها الدولة للشعب مقابل رسم على استخدام تلك الخدمة، فلم لا يُفرض رسم (demurrage) على النقود بنفس المنطق؟ (Lietaer, 2013: 376). كما بدا تأثير جيزل بأفكار المفكر والمصلح الاجتماعي الفرنسي بيير-جوزيف برودون (Pierre-Joseph Proudhon) الذي سئل ذات مرة عن سبب قلة رواج الطيبات (أي تبادل السلعة عبر البيع والشراء)، فأجاب: "السبب هو أن النقود حارس واقف بباب الأسواق، وقد أعطى أمراً بمنع أي شخص من الدخول، إنكم تظنون أن النقود مفتاح يفتح أبواب الأسواق، وأنتم في ذلك واهون، إذ الحق أن النقود مقاييس تحول دونها..."، (أبو السعود، 1978، ص. 25-26)، وهو يشير بذلك إلى ظاهرة الاكتناز التي ارتكز عليها جيزل في مقترحه.

ومن جهة أخرى هناك محاولات لربط الفكرة "الجيزلية" (Gesellian idea) بعدد من النظريات أو السياسات النقدية في القديم والحديث. ومن ذلك ربطها بالنظرية الكمية للنقد (Quantity theory of Money (QTM)) (Onken, 1983) (Patalano, 2017; Onken, 1983: 2-3)، بل ويعتبر البعض (Onken, 1983: 2-3) أن جيزل من خلال تأمله وتفاعله مع أزمة العملة في الأرجنتين عام 1890م وجد تأكيداً لهذه النظرية في ثوبها القديم (Old QTM)، الذي لم يكن قد تبلور بشكل واضح، وصيغ بطريقة علمية بعد، وذلك لأن أساس النظرية ينص على وجود علاقة مباشرة بين حجم النقود المصدرة المتداولة وبين معدل الأسعار العام. ولتحديد وجه هذا الارتباط يحسن التذكير - وعلى عجل - بالمعادلة الأساسية لهذه النظرية التي صاغها الاقتصادي إرفينغ فيشر كأحد الإسهامات للمدرسة الكلاسيكية في المجال النقدي، وقد تعرضت للكثير من الانتقادات بسبب الافتراضات المبسطة وغير الواقعية التي بُنيت عليها¹¹ فتم تطويرها من قبل بعض الاقتصاديين كما رشح (Alfred Marshall)، وبيجو (Arthur Cecil Pigou)، في ما عرف بنظرية كميردج لتوازن الأرصدة النقدية (Cambridge Cash Balance equation) أو معادلة كميردج (Cambridge equation)، وليس هنا مجال التفصيل في ذلك يمكن العودة إليه في مظانه، ما يهم هو وجه الربط بين ما طرحه جيزل في فكرة النقود المذمومة وبين النظرية الكمية للنقد. من المعلوم أن هذه النظرية تم التعبير عنها - في شكلها المبسط جداً - بالمعادلة التالية:

$$MV = PT$$

حيث إن:

$$M = \text{حجم العرض النقدي المتداول في الاقتصاد (money supply)}$$

¹¹ كُتبت معدل دوران النقود (V)، وحجم المعاملات (T) في المدى القصير. ويشترك مع المدرسة الكلاسيكية في فرضية ثبات معدل دوران النقود المدرسة النقدية (Monetarists)، (Haltom, 2013: 2).

V = معدل أو سرعة تداول النقود (velocity of circulation of money) ؛ أي متوسط عدد مرات انتقال وحدة النقد من متعامل اقتصادي لآخر لتسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة

P = المعدل العام للأسعار

T = حجم المعاملات من السلع والخدمات

لا شك في وجود علاقة للدافع والمبرر الذي تقوم عليه هذه العثمالات بمعادلة النظرية الكمية للنقود، ويتمثل ذلك في معدل دوران النقود وسرعتها؛ المتغير (V) في يسار المعادلة؛ حيث إنه كلما زاد معدل دوران النقود وسرعة تداولها مع افتراض تجاوب القطاع الحقيقي لذلك¹² (وهو ما يحدث فعلاً في الفترة التي تعقب الأزمات، حيث توجد أنشطة اقتصادية متوقفة بسبب قلة الموارد المالية التي تُسهم في تحريكها)، ولهذا كان الاقتصادي فيشر متحمساً لفكرة النقود المدْمُوغة منادياً بتطبيقها لأنها ستؤدي -حسب تقديره- إلى زيادة معدل دوران النقود وتداوله (Gatech, 2008: 50)؛ وقد توصل إلى أنها قد تكون أكفأ في هذا الجانب من النقود الرسمية (الدولار)، لأن معدل دورانها يصل إلى ما لا يقل عن أربعة أضعاف معدل دوران الدولار في الظروف الاقتصادية العادية، واثنيتي عشر ضعفاً (12) في فترة الكساد، (Fisher, 1933: 10). بناءً عليه إذا تم استحداث نقود "محلية" لهذا الغرض، وتم إيجاد آلية -وهو الرسم أو الضريبة كما في مقترح جيزل- تعمل على

¹² تتضح هذه العلاقة بشكل أكبر في نظرية الأرصدة النقدية التي أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة السلع والخدمات التي يرغب الجمهور في الاحتفاظ بها (K) وهو مقياس للطلب على النقد كمستودع أو مخزن للقيمة؛ وهذا ما جاءت فكرة جيزل لمحاكمته وبين سرعة تداول النقود (V)؛ وقد صيغت تلك العلاقة على النحو التالي:

$$K = \frac{1}{V}$$

فكلما زاد معدل دوران النقد، قلَّ الطلب على الاحتفاظ بالأرصدة النقدية (الاكتناز)، والعكس صحيح. وهذا في ظل افتراض بقاء المتغيرات الأخرى على حالها. وعلى كل حتى هذه النظرية لم تسلم من النقد، غرضنا الأساسي هنا ليس التعرض لتلك النظريات بقدر ما يتمثل في الإشارة إلى وجود وجه ربط بينها، وبين فكرة النقود المدْمُوغة.

دفعها للزواج وعدم المكث في أيدي المتعاملين الاقتصاديين؛ زاد حجم النشاط الاقتصادي؛ بمعنى أن هذا التحليل يفترض علاقة طردية بين فرض الرسم أو الضريبة على العملة لتعرض قيمتها الاسمية للانخفاض، وبين معدل دورانها.

قد يصلح هذا التحليل على مستوى محدود كما أبانت بعض التطبيقات التي سنتعرض لها في فقرة "التجارب العملية"، وقد لا يكون الأثر بذاك التوقع المأمول (Peacock, 1074: 2006)، وعلى كل فهذا مجال بحثي يحتاج إلى مزيد فحص وتمحيص على أساس نتائج تطبيقات هذه العُملات في أماكن وأزمنة مختلفة، وفي ضوء ما توصل إليه بعض الاقتصاديين كفيشر وغيره. ومن الجدير بالذكر أن الفكرة التي تقوم عليها فلسفة هذه العُملات كما اقترحها جيزل وطُبقت في بعض البلاد أُريد لها التخلص من مشاكل أساسية ارتبطت بالعُملات القانونية المتداولة وهي: المجازفة (speculation)، والاحتناز (hoarding)، والربا (usury)، والتي عدّها عديد من الاقتصاديين أحد أهم المصادر التي تُغذي الأزمات الاقتصادية، وتُفاقم من حدّتها وآثارها، (Blanc, 1998: 470).

مقاربة أخرى طرحها بعض الاقتصاديين (Ilgmann & Martin, 2011) ربطت فكرة العملة المدُمُوغة بسياسة معدل الفائدة السالب (NIRP) التي انتهجتها العديد من البنوك المركزية العالمية كسياسة لتحفيز المتعاملين الاقتصاديين -المؤسسات المالية الكبرى على وجه الخصوص- إلى عدم الاحتفاظ بالأرصدة النقدية والدفع بها للتداول (Hayes; n.d.). وذلك بعد أن عجزت سياسة معدل الفائدة الصفري (ZIRP) عن القيام بذلك الدور على إثر الركود الحاد الذي شهدته الاقتصاديات عقب الأزمة المالية الأمريكية (2007-2008م). وقد أدى تطبيق هذه السياسة إلى وضع الاقتصاديين في مأزق كبير (Bobkoff & Oyedele, 2016; Stiglitz, 2016)، وذلك أنهم لم يتصوروا حدوث مثل هذا السيناريو من الناحية النظرية، فتمسكوا بالرفض "شبه المطلق" لذلك، مثلما كان حال نظرائهم من "علماء الرياضيات" القدامى في رفضهم لفكرة الأرقام السالبة (Ilgmann & Martin, 2011: 2)، بل إنهم ظلوا -أي: الاقتصاديين- إلى عهد غير

بعيد جدًا رافضين بُلُوغ معدل الفائدة لمستوى الصفر. فعلى سبيل المثال يتساءل جيزل في كتابه "نظام الاقتصاد الطبيعي"¹³ : "لماذا لم يصل معدل الفائدة لمستوى الصفر بشكل مؤقت لمدة يوم في السنة، ولا في سنة خلال قرن، ولا في قرن خلال الألفين سنة الماضية؟ ... إن الجواب على ذلك تتضمنها المعالجة التي وردت في هذا الكتاب ..."، (Gesell, 202-203: 1918). وقد جاء هذا الربط على أساس أن فكرة العملة الخاضعة للضريبة تُمثل الأساس النظري لتطبيق سياسة معدل الفائدة السالب.

وفي تقدير الباحث فإن هذا الربط يحتاج إلى مزيد فحص وتأمل؛ لأن منطلق التجريتين ونتائجهما يبدو أنهما لا تسييران على نفس المنوال؛ حيث إن جيزل - كما مرَّ معنا- أراد إصلاح المنظومة النقدية وعلى جميع المستويات، في حين أن معدل الفائدة السالب عبارة عن أداة للسياسة النقدية مُوجهة بشكل رئيس للمؤسسات المالية، وليس لبقية المتعاملين الاقتصاديين. ومن جهة أخرى فقد حقق تطبيق فكرة جيزل بعض النجاح المحدود في السابق، في حين أن سياسة معدل الفائدة السالب لم تُحقق النتائج المرجوة إلاّ بعد أن دُعِمت ببرامج التحفيز المالي، وبسياسات نقدية غير تقليدية، كما حصل في اليابان منذ تسعينيات القرن الماضي وإلى الآن، وفي الأزمة المالية الأمريكية فيما بعد، (McAndrews, 2015; Ross, 2018a and 2018b)؛ بل إنها - سياسة معدل الفائدة السالب - قد تُسهم في تفاقم الفقاعات، وتولد مخاطر أكثر من تلك التي جاءت لمعالجتها (Hayes; n.d.). وأخيرًا هناك من الاقتصاديين (Peacock, 2014) من حاول تقديمها من خلال نموذج النقد القائم على الضريبة أو المرتبط بها¹⁴ كوسيلة تحول دون اكتنازه من قبل حامله، ومُحَصِّلَة هذا الطرح بلورة - عبر التَّمْدِجَة (modelling) - لمنطلق جيزل ورؤيته للنقد ودورها.

The Natural Economic Order.¹³

A model of tax-driven money. ¹⁴

وفي خِصَمِّ هذه المحاولات النظرية هناك من حاول فحص مبررات عدم التفات أدبيات الاقتصاد النقدي السائد للعمليات المكَمِّلة بفَحْص إطارها النظري، وأثرها التطبيقي ومعالجة ذلك ضمن موضوعات اقتصاديات النقود (Fare and Ould Ahmed, 2018). لعل من أبرز الحجج وأوضحها أن النظرية لا تستسيغ رؤية عملتين تَعْمَلان بالتوازي -جنبًا إلى جنب في اقتصاد واحد- لما تتوقع أن يَنجم عن ذلك من ارتباك في إدارة السياسة النقدية، وفي بُرُوز بعض المظاهر السلبية كالتهزُّب الضريبي، (Lietaer, 1999: 86)، وقد برهنت بعض التجارب القصيرة للعمليات المحلية أن هذه الحجج غير مقبولة على إطلاقها؛ لأن المنافع الناجمة جراء تنشيط الدورة الاقتصادية في فترة الكساد عبر هذه العُمَلات تُبرر استخدام عملتين كوسيط للمبادلات، رغم ما قد يترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف المعاملات (Schraven, 2001: 50-51). وهناك البُعد الأيديولوجي والمنهجي في الفكر الاقتصادي السائد الذي يستبعد من حيث الأساس النظر في مثل هذه المبادرات على أساس أنها تُمثِّل خروجاً (Heterodox) Economics عن المقاربة الإيستمولوجية (epistemological approach) للفكر السائد، (Fare and Ould Ahmed, 2014: 1-3).

وأيًا ما كان الأمر، سواء محاولة البحث عن نظرية تقدم إطارًا لهذا النوع من التعاملات، أو التبرير "للتهميش" الذي تعرض له موضوع العُمَلات المكَمِّلة من قِبَل النظرية السائدة فإن هذا الجدال ينطبق على مقترح جيزل وما كان مشابهاً له؛ لأن منطلقه اقتصادي ونقدي بالأساس، أما الزمرة الأخرى من العُمَلات المكَمِّلة، فإن الباحث يرى أن الإطار الأنسب للتظير لها هو الإطار الاجتماعي ببعده الاقتصادي؛ لأنه أرحب وأوسع أفقاً من الإطار الاقتصادي الضيق، وهذا لا يعني بحال التوقُّف عن إيجاد إطار نظري اقتصادي ونقدي مُقنع للظاهرة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن النقود في أصل النشأة والتكوين مؤسسة اجتماعية (social institution)؛ أي أنها استمدت قوة التعامل بها من المجتمع

-القبول العام كما يرد في التعريف السائد لها- ثم أُضيف له عامل الإلزام القانوني كما في العثمات الورقية وحتى المعدنية.

من الناحية الاجتماعية يتمثل الإطار النظري الذي يقوم عليه التبرير الذي تقدمه الدراسة فيما أُطلق عليه "إطار تنس (TTS framework). الحروف في مختصر "تنس" مأخوذة من كلمات: (التكريم - والتقدير - والاستثمار)؛ التكريم للإنسان من حيث هو إنسان¹⁵، خلُق على أحسن هيئة ووَود بأفضل أداة وهي: العقل -مناطق التكليف- لتمييز الخير من الشر، والضار من النافع، والمصلحة من المفسدة. والتقدير لما يصدر عنه من أعمال وأقوال مفيدة له ولجتمعه، ثم الاستثمار الإيجابي للاختلافات العضوية والنفسية وللقدرات والمهارات والخبرات التي تنبثق عن ذلك، مما حبا الله به كل إنسان ما يجعله متميزاً مؤدياً لأدوار ومهام لا يستطيع غيره القيام بها؛ بمعنى أن كل مخلوق بشري مميز وفق هذا المنظور. ومن ثمَّ فإنَّ كلَّ فرد يملك إمكاناتٍ تؤهله للبقاء وعنده من النواقص ما يجعله محتاجاً لغيره.

إنَّ هذا الإطار يتجاوز نموذج السوق (market paradigm) القائم على تقدير الأشياء من جانب الكم القابل للقياس: كم تملك من ثروة؟ وكم يقدر الراتب أو الدخل الذي تحصل عليه؟ كلما كُثر أو زاد الرقم في هذا المضمار كلما علا "شأن" و "قيمة" الإنسان "ومكانته". إن هذا النموذج المهيمن يجر الناس والمؤسسات في الجانب المالي إلى التعويل بشكل مُعَالٍ فيه على "رأس المال المالي (financial capital)"، والإهمال شبه

¹⁵ يقول الإمام القرطبي (ج 10، ص. 293) -رحمه الله- عند قول الله عز وجل ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ... وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾، [الإسراء: 70]: "كرمنا تضعيف كرم؛ أي جعلنا لهم كرمًا أي شرفًا وفضلًا. وهذا هو كرم نفى نقصان لا كرم المال... والصحيح الذي يعول عليه أن التفضيل إنما كان بالعقل الذي هو عمدة التكليف...". وقال ابن عاشور (ج 15، ص. 165) -رحمه الله- "فأما مِنَّةُ التَّكْرِيمِ فهي مَزِيَّةٌ خصَّ بها الله بني آدم من بين سائر المخلوقات الأرضية، والتكريم: جعله كريماً، أي نفيساً غير مبذول ولا ذليل...". وفي الآية لفظة غاية في الأهمية وهي أن جميع ما في الكون مسخر للإنسان، وهذا يقتضي أن يكون هو السيّد لا المسود، وأن يكون التابع لا المتبوع لسائر المخلوقات والوسائل والأدوات. ويجدر التنبيه هنا إلى أن التكريم لجنس البشر، لا لأحاده وأفراده، لأن من البشر من تتكس فطرته فيكون كالأنعام، بل أضل سبيلاً.

التام "الرأس المال الاجتماعي"، وهو رأس المال و/أو الاقتصاد الأساسي (core capital or economy) كما سَمَّاهُ بعض الباحثين (Markkanen and Burgess, 2015:6)؛ ومن أمثلته القيام بمهام الأمومة والأسرة، والعناية بكبار السن، وزيادة أواصر التعاون والتعاقد الاجتماعي عبر أعمال متنوعة؛ كالتعاون على الحد من معدلات الجريمة والاعتداء في حي من الأحياء، أو تقديم دروس تقوية في مواد تعليمية لأبناء الحي. إن هذه الفلسفة البسيطة في مبنائها، العميقة في مغزاها ومؤداها، جاءت لإعلاء مكانة الإنسان وإلحاحات شيء من التوازن في المنظور الاقتصادي السائد، وللإشارة إلى أن موارد وإمكانات كبيرة متاحة لم تُستغل بالشكل الكافي، وبالطريقة المناسبة. وذلك بسبب أن رأس المال الاجتماعي تعرض للتهميش والإهمال الشديد، مما حدا بالبعض إلى المناداة "برَدِّ الاعتبار" للإنسان كإنسان؛ لأنه المورد الأساس ورأس المال الأهم في هذا الكون، لأن جميع ما في الوجود مسخر له ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجن: 13].

في كتابه "كفى استبعاداً وتهميشاً للإنسان"¹⁶ تحدث الكاتب إدجر كاهن (Edgar Cahn) عن القيم الأساسية التي تقوم عليها فكرة بنوك الوقت (Time banking) فذكر خمسة أمور؛ في مقدمة ذلك تقدير الإنسان وتقديمه -بمقدراته المختلفة- على باقي الموارد وخاصة رأس المال المالي الذي طغى -بل تغول- على غيره، والأواصر الاجتماعية، والاحترام والثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع، وهذا ما تعززه وتقوم عليه أنظمة المبادلات المحلية (Local Exchange Trading Systems (LETS))، ومنها موضوع دراستنا "العُمُلات المكَمَّلَة". وكمدخل آخر "للتأصيل الاجتماعي" لهذا النوع من النُظُم هناك من اقترح إطار النظر للعلاقات الاجتماعية على أنها بمثابة "سلع" تُسهَّم في زيادة الروابط الاجتماعية أكثر من كونها سلعاً ملموسة، أو أفكاراً نظرية انبثقت عنها هذه العلاقات بقدر ما أنها "سلع ناجمة عن علاقات اجتماعية (Relational Goods)"، وإن صَعِبَ

¹⁶ "No More Throw-Away People".

تجسيدها أو تقدير مردودها وعائدها في شكل مادي ملموس، كما أن "انتاجها" و"استهلاكها" مرتبط بنشاط المجموع وليس بالفرد بشكل منعزل (Bruni, 2013: 174-176). وهذا الإطار مبني على ما ينعت في علم الاجتماع بنظرية العلاقة الجيدة (relational good theory)، (Calvo and Pachon, 2014) 13-14، وقد طُورت هذه النظرية على يد بعض علماء الاجتماع والاقتصاديين في نهاية ثمانينيات القرن الماضي كرد فعل على إهمال النظرية النيوكلاسيكية لأثر هذا النوع من العلاقات في النشاط الاقتصادي وفي غيره، (Bruni, 2013: 174).

وأيًا ما كان الإطار أو المدخل التأصيلي للتنظير لهذا النوع من العُملات -من المنظور الاجتماعي أو المجتمعي- فإن الفلسفة التي تقوم عليها تُذكر بأشياء قد تبدو بسيطة إلا أنها مهمة وأساسية في ديننا. هذه الأمور تُعضد الإطار الذي أشرنا إليه سابقًا في تكريم الإنسان، وتقدير ما يصدر عنه من أقوال وأفعال خيرة؛ "نُعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له متاعه صدقة..."، [رواه البخاري ومسلم]، و"أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ، وَأَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ سُورٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ، أَوْ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً، أَوْ تَطْرُدُ عَنْهُ جُوعًا، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا"، [حسنه الألباني]، من أعمال البر الجليلة، وإمامة الأذى عن الطريق شعبة من شعب الإيمان، وهكذا بقية الأقوال والأفعال التي لها الأثر الكبير في زيادة الألفة والترابط المجتمعي، وهو أمر مهم جدًا لبناء الثقة، وشيوع روح التعاون في المجتمع وهما -أي الثقة والتعاون- أساس نجاح هذا النوع من العُملات والتعاملات؛ بل إن التجربة الإنسانية -كما أوضحت بعض الدراسات- بيّنت أهميتهما في الجانب الاقتصادي والمالي (Tyler and Stanley, 2007: 334-336; Shen and Qin, 2013).

6. الدواعي والمبررات.

إذا رجعنا إلى السياق التاريخي أو الملبسات التي ظهر في ظلها العديد من المبادرات المتعلقة بهذا النوع من العُملات نجد أنها انبثقت على إثر أزمت مجتمعية (community

(crises) -عامّة أو شبه عامّة-، أو من ظروف خاصّة (personal) فدفعت بالمجموعة أو بعض أفرادها إلى التفكير في إيجاد حل أو مخرج على غير النمط السائد والمألوف (out of the box). فعلى المستوى المجتمعي نجد أن الأزمات المالية التي ألمّت ببعض الدول كأزمة العملة التي مرت بها الأرجنتين عام 1890م أدت إلى اهتمام جيزل بالاقتصاد واقتراح فكرة "النقود الحرة" (free money) ¹⁷ التي تمثل النقود المدمّوعة أو الخاضعة للضريبة أحد أدواتها. وعلى إثر أزمة الكساد الكبير التفت البعض -ومن بينهم اقتصاديون مرموقون (فيشر وكينز)- إلى أفكار جيزل فوجدوا فيها المخرج الأنسب للتخفيف من مخلفات أزمة السيولة الحادة التي تعرضت لها المجتمعات في ذلك الزمن (Warner, 30: 2010). وفي أعقاب أزمة عمّلات دول جنوب شرق آسيا (1997-1998)، والأزمة المالية الأمريكية (2007-2008) عاد الناس للالتفات إلى التفكير للحلول على المستوى المحلي عبر آلية العُمّلات المكتمّلة وغيرها (Blanc, 2006; House of Parliament, 2014: 1)؛ وذلك بغرض التخفيف من آثار البطالة والفقر، وتعرض الصناعات المحلية للاندثار، (DeMeulenaere, 2000). كما أن ارتباط العُمّلات التي يتعامل بها الناس بالفائدة والديون جعل آثار ذلك وتبعاته تتراكم عبر الزمن مُفضيةً إلى مشاكل أضحّت متجذّرة في النظم المالية المعاصرة؛ كالتفاوت في مستويات الدخل والثراء، وتركز الثروة في يد القلة، علاوة على عدم إيلاء الروابط الاجتماعية المولدة لمنافع اقتصادية المكانة اللائقة بها مع بناء النموذج على أساس المنافسة كأسلوب وحيد لتوجيه النشاط الاقتصادي والتمويلي، وعلى أساس المتغيرات والمعاملات القابلة للقياس فقط. إن نظم العُمّلات المكتمّلة تقوم على مبدأ التعاون والتبادل النافع لأفراد المجتمع والجميع رابح (Win-Win)، (DeMeulenaere, 2000: 1) مما قد يفرز بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية المفيدة. وهذا لا يعني أنها خالية من المثالب التطبيقية والملاحظات الشرعية أو

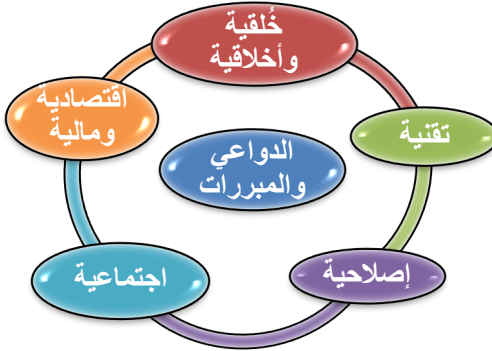
¹⁷ وهي ترجمة لكلمة (Freigeld) باللغة الألمانية.

أنها تمثل حلولاً جذرية ناجعة للمشكلات الاقتصادية والمالية القائمة؛ الأمر ليس كذلك من غير شك.

وعلى المستوى الشخصي نجد أن الظروف الاجتماعية التي مرت بها المرأة اليابانية (Teruko Mizushima) -صاحبة أول فكرة وتجربة في بنوك الوقت في أربعينيات القرن الماضي (Miller, 2008; Singh, 2017) أثرت في نظرتها للأمور ومن ذلك اهتمامها وعنايتها "بمورد الوقت" وكيفية استثماره وتحويله إلى مورد اجتماعي مُهم، فانتهى بها المطاف إلى إنشاء أول بنك للوقت في الزمن المعاصر في طوكيو عام 1973م، وكذا الحال بالنسبة للمحامي الأمريكي إدجر كاهن (Edgar Cahn) الذي تنسب إليه غالب الأدبيات فكرة بنوك الوقت، وذلك عبر الوعكة الصحية التي تعرّض لها عام 1980م (Adams, 2011: 1).

بناءً على ما سبق من معالجة وبالعودة إلى العديد من المصادر التي تناولت العوامل التي ساهمت في ظهور وانتشار هذه العثمات يمكن الخروج بخمسة عناصر رئيسة، كما هو موضح في الشكل (2).

الشكل (2) - العوامل الرئيسية التي ساهمت في ظهور العثمات المكملة



المصدر: من إعداد الباحث

فيما يلي شرح مختصر لتلك العوامل:

أولا - العامل الاقتصادي والمالي. وذلك بسبب ما أضحي يُرافق النظام المالي القائم من إشكالات مُتجذرة في الجانب النقدي والتمويلي، مع ما صَاحَب ذلك من عدم التفات لبرامج الإصلاح التي تُطرح على إثر كل هزة واضطراب مالي، مما عزز أهمية وجود بدائل تُخفف من آثار هذا الوضع. ومما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد (Costanza, et al. 2003: 3; Zarlenga, 2004; DeMeulenaere, 2006: 31-32; Brown, 2010; Hileman, 2014: 26) ما يلي:

❖ تؤثر المصارف التجارية بشكل كبير في عمل النظم المالية القائمة عبر آلية خلق النقود ومنح الائتمان، مما جعل "سلعة عامة" -وهي النقود- تخضع لنفوذ مؤسسات خاصة مستأثرة بالريع والمنافع المترتبة على ذلك، وليس لمنطق المنفعة الاجتماعية والصالح العام.

❖ تركز الثروة في يد القلة؛ لأن الفائدة المرتبطة بالنقود التي تولدها المصارف تذهب لملاك المصارف وعملائها من أصحاب الامتيازات وليس إلى مؤسسات عامة، كما هو الشأن في النقود الرسمية -ورقية كانت أم إلكترونية- التي تُصدرها الدولة، وهذا ما يُسهّم في انتقال الثروة من الفئات المقترضة (المتمولة) -وهم الغالبية- إلى الفئات الممولة؛ وهم القلّة.

❖ ارتفاع تكاليف الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات النظام المالي القائم؛ مثل رسوم وفوائد استخدام بطاقات الائتمان، و"التحيز لأصحاب الملاءة والجدارة الائتمانية" (creditworthiness) واستبعاد الكثير من فئات المجتمع (the unbanked)، والذين يُقدر عددهم قرابة 2 مليار شخص حسب تقديرات البنك الدولي (WB, 2017).

❖ المجازفة (Speculation): ومن أمثلة ذلك ما تتعرض له عُملات بعض الدول بين الفينة والأخرى؛ كما حصل في تسعينيات القرن الماضي للجنه الإسترليني والليرة

الإيطالية، و لعملات "النمور الآسيوية"، وما يحصل حاليًا لعملات بعض الدول كالبرازيل وتركيا والمكسيك.

لقد بَانت أعباء النظام القائم كبيرة جدًّا؛ لأنه أضحي مصدرًا مُولَّدًا لأزمات مالية دورية عنيفة، مُخلِّفة وراءها آثارًا اقتصادية واجتماعية بالغة (Stiglitz, 2018; Mukunda, 2018)، لأنَّ دوره الأساس أضحي يتمحور حول مهمة جوهرية تتركز في آلية التبرج من مبادلة نقدٍ خالٍ بآخر أجل أعلى قيمة اسميَّة (nominal value) منه، مما أذى إلى فصل التمويل عن النشاط الحقيقي بشكل كبير (Kennedy, 2006: 1)، وإلى إسهامه في الضغط على النشاط الحقيقي المولود للثروة إلى النمو غير المنتهائي (infinite growth)، وهو أمر غير مستقر ولا قابل للاستمرار (Lietaer & Dune, 2013: 37-54).

ثانيًا - البعد الاجتماعي: إعطاء قيمة لأعمال وخدمات لا يستطيع رأس المال المالي إعطاؤها حقها وتقدير قيمتها؛ كالأمومة، والعناية المسنين. وهي عناصر تؤثر بشكل كبير في إنتاج العنصر البشري بالنفسية والنوعية التي تفيد تقدم المجتمع، ولا تشكل عبئًا على موارده العامة جرَّاء إهمال التربية من قبل الوالدين، والإلقاء بها على الغير، وما ينجم عن ذلك من سلوكيات تُكلف المجتمع -بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- الكثير باستنزاف موارده المالية الخاصة والعامة.

ثالثًا - البعد الخُلقي والأخلاقي: من الجوانب المهمة التي يتم التركيز عليها في هذا الإطار قضايا البيئة عبر توجيه النقود لخدمة المجتمع المحلي من أجل حمايته من الأضرار التي قد تلحق به جرَّاء هيمنة الشركات الكبرى على صناعاته وخدماته المحلية، فتُسهم في اندثارها أو تحويلها إلى أنشطة مستجيبة لمتطلبات تلك الشركات وللسوق الخارجي أكثر من ارتباطها بتطلعات المحيط المحلي الذي تعمل فيه.

رابعاً - التطورات التقنية: ساهمت في إحداث ثورة في معنى المجتمع، وفي طبيعة النقد كما هو معلوم؛ إنه العالم الافتراضي (virtual world) القائم على الاتصال عبر الوسائط المختلفة للتقنية، وليس على أساس الاتصال الشخصي والمعرفة للصيقة بين أفراد المجتمع المحلي، كما هو الشأن في العُمُلات الرقمية المشفَّرة (cryptocurrencies)، ومن شأن التقنية التي تقوم عليها هذه العُمُلات -إن كُتِب لها النجاح والاستمرار والاستخدام في ما يفيد المجتمع- أن تُحدث المزيد من التغييرات الجوهرية في طبيعة النقود، والعلاقة التي تربط بين المتعاملين الاقتصاديين.

خامساً - البعد الإصلاحي: أي إصلاح جوهر النظام النقد القائم وليس تكميله أو السير في محيطه جنباً إلى جنب. وقد تمثل ذلك في أفكار جيزل وأوين في القديم، وفي محاولات الخضر (Green economics)، والاقتصاد الجديد (New economics)، وفي التطورات التقنية كما في العُمُلات المشفرة التي أرادت تجاوز الوسيط المالي والوصي العمومي (= البنك المركزي)، بالاعتماد على تقنية سلسلة الكتل (blockchain). تلك هي أهم العوامل الرئيسة التي ساهمت في ظهور وتطور العُمُلات المكَمِّلة من القديم وإلى الآن بشقيها: النقدي الذي اقترحه جيزل، والاجتماعي الذي يضم أنواعاً مختلفة كما سبق بيانه.

7. تجارب عملية:

نستعرض في هذه الفقرة بعض التجارب العملية القديمة والحديثة؛ لتطبيق فكرة إصدار عُمُلات مُكَمِّلة للإشارة إلى أنها لم تكن فكرة نظرية لم تشهد تطبيقاً عملياً لها ولو على نطاق محدود. وقد وقع الاختيار على ثلاثة أمثلة؛ أحدها قديم وانتهى، والآخر قديم وما يزال قائماً، والآخر حديث.

1.6- تجربة نظام فورجل النقدي (The Wörgl Currency System) في

النمسا. تُوصف هذه التجربة في الأدبيات الاقتصادية "بمعجزة فورجل"¹⁸، (Champ, 2008: 3; MacLeod, 2009; Hassan, 2014) ومن الاقتصاديين البارزين الذي كتبوا عنها إرفينغ فيشر؛ وبسبب النجاح الكبير الذي حققته التجربة اقترحها فيشر على العديد من المجتمعات المحلية في أمريكا حلاً مؤقتاً لتجاوز مخلفات أزمة الكساد الكبير؛ حيث كتب عدة رسائل في الصحف عن التجربة (Lietaer, 1999: 47)، ثم ألف كتاباً (Stamp Scrip, 1933) - بمثابة دليل إجرائي (manual) لكيفية تطبيقها.

مهندس التجربة الذي عمل على تجسيدها هو عمدة بلدية فورجل (Michael Unterguggenberger) -صاحب الاسم الطويل كما وصفه فيشر. أُنْتُخِبَ هذا الرجل لذلك المنصب في عام 1932م، وكغيرها من المدن والبلدات الأوربية كانت تَتْرُكُ تحت وطأة أوضاع اقتصادية شديدة، قال عنها في تقرير أعده لتشخيص ذلك الواقع المريع: "إن البطء في تداول النقود قد أدى بالعالم إلى أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل، حتى أوضحت الملايين من العمال في عوزٍ شديدٍ، وفشل النقد -وهو وسيط للتبادل- المرة تلو الأخرى في أن يصل إلى أيدي المنتجين، وأخذ يتلُكُّ في أيدي قليلين من الكُسالى، ولم يعد في المنال الحصول على السلع والخدمات. وهكذا انقلب وسيط المبادلات وسيطاً للاستغلال والمضاربات [المجازفات]"، (أبو السعود، مرجع سابق، ص. 41). لقد كان الرجل على اطلاع بأفكار جيزل، كما كان على اطلاع على تجربة فيرا (Wära) في مدينة (Schwanenkirchen) بألمانيا والتي سبقت هذه التجربة (Fisher, 1933).

بناءً على تلك الخلفية النظرية، والتجربة العملية اقترح (Unterguggenberger) في تقريره السالف الذكر، إصدار عملة محلية أطلق عليها شهادات فورجل للمبادلة (Wörgl Certified Compensation Bills) من فئة 1 و 5 و 10 شِلين (Schillings)؛ أي أنّ قِيَمَهَا كانت مُرتبطة بالعملة الوطنية النمساوية (Austrian

¹⁸ The Wörgl/miracle.

(Schillings)، وذلك من أجل التقليل من حدة الأزمة الاقتصادية الخانقة، والتي بلغت في ظلها نسبة البطالة 35% (Fisher, 1933; Moers, 1998: 11)، على أن تعمل العملة في داخل المدينة فقط، وأن تكون خاضعة لضريبة بنسبة 2% من القيمة الاسمية يدفعها حاملها إذا أراد استبدالها للعملة الوطنية (الشّلين النمساوي)، أو 1% من قيمة العملة على شكل طابع (stamp)، (Blanc, 2006: 12) -ومن هنا جاءت التسمية (stamp scrip) - يُلصق على الورقة في موضع مخصص لذلك في عُرة كل شهر فيدفع ذلك حاملها إلى استخدامها -بالإنفاق أو الإيداع في البنك- خلال شهر حتى لا يتحمل ضريبة أخرى في الشهر الذي يليه إذا احتفظ بها. وقد أدت هذه السياسة إلى سرعة تداول النقود ودورانها في الاقتصاد. ولأن جهة الإصدار تمثلت في البلدية (جهة عمومية) فقد اكتسبت العملة شيئاً من قوة النقود الرسمية للاستخدام وسيطاً للمبادلة، ومقياساً للقيمة، وقوة لإبراء الذمم؛ لأن مرتبات العمال أضحت تدفع بواسطتها، إلا أنها صُممت على أساس تعرض قيمتها للانخفاض للحيلولة دون اكتنازها وقيامها بوظيفة مُستودع للقيمة. فأقبلت المصانع والمحال على قبولها بعد جهود مضنية قام بها مهندس التجربة لإقناع الناس بأهميتها، فانتعش الاقتصاد المحلي انتعاشاً كبيراً في فترة وجيزة؛ حيث انخفض مستوى البطالة بنسبة 25% خلال سنة من بداية التجربة، وبلغ معدل دوران العملة 416 مرة؛ في حين أن معدل تداول النقود الوطنية (الشّلين النمساوي) بلغ 21 مرة خلال الفترة نفسها (Schraven, 2001: 4). وقد أسَّهم هذا التحريك والدوران "الفعال" للعملة في زيادة دخل البلدة بـ 35%، وزيادة مستوى الاستثمارات العامة بـ 220%، وبلوغ الإنتاج قرابة 2,3 مليون شلن¹⁹ (Moers, 1998: 11; Kennedy, 2005: 9).

¹⁹ ولم يكن ذلك بسبب طباعة مبالغ كبيرة من العملة وإنما بسبب زيادة معدل دورانها لمستويات قياسية. فحسب الكاتبة (Kennedy, 2005: 9) أصدرت الحكومة المحلية 5490 وحدة (والوحدة تعادل 1 شلن من العملة الرسمية للنمسا)، فإذا ضربنا هذا المبلغ في معدل دوران العملة خلال الفترة التي عملت فيها؛ أي 5490 X 416 = 2,283,840 شلن نمساوي، وهو عبارة عن القيمة الإسمية لحجم الإنتاج المحلي الذي تم تحقيقه خلال فترة عمل العملة.

علاوة على ذلك حَقَّقَت خزينة الحكومة المحلية مستويات قياسية من الجباية بعدما عانت كثيراً من عدم دفع الضرائب من قبل المواطنين خلال السنوات التي سبقت بداية التجربة من عام 1926 إلى 1931م كما يوثق ذلك فيشر في كتابه (Fisher, 1933: 18)، وكانت تُصَب تلك الجباية في "صندوق الإغاثة" الذي حُصص لمساعدة العجزة والفقراء وغيرهم من المعوزين. وقد كان هذا جانباً آخر مضيئاً في تلك التجربة رغم قصرها (أبو السعود، مرجع سابق، ص. 43). وبسبب النجاح الباهر الذي تحقق عقد صاحب التجربة -رئيس البلدية- اجتماعاً في يونيو 1933م مع ممثلي 170 بلدة في النمسا أرادوا الاستفادة من التجربة، وبعد فترة وجيزة زاد هذا العدد إلى 200 بلدة (Schraven, 175-176: 2001; Lietaer, 2013: 175-176)، عندها بدأ البنك المركزي النمساوي يشعر بأن نفوذه الحصري لإصدار النقود قد يتعرض لخطر "المزاحمة"، فتحرك لاستصدار حكم قضائي على أن إصدار هذه العملة غير قانوني، فعارض ذلك أهالي البلدة عبر المحاكم إلى أن وصل الأمر إلى المحكمة العليا التي أيدت دعوى البنك المركزي، وعُدَّت إصدار عملة من هذا القبيل غير قانوني. وقد تسبب هذا الإجراء في ارتفاع معدلات البطالة في المدينة مرة أخرى إلى مستوى 30% عام 1934م، (Schraven, 2001: 5; Lietaer, 2013: 175-176).

وقد أُشيد بالتجربة في داخل النمسا وخارجها. ذكرت بعض المصادر (Lietaer, 1999: 46) أن رئيس وزراء فرنسا آنئذ (Édouard Dalladier) قام بزيارة للمدينة فأعجب بالمنجزات الاقتصادية، وتناولها أبو السعود كتجربة عملية ناجحة تُعضد الفكرة التي طرحها في إصدار "نقود مُركَّاة" في ظل نظام اقتصادي إسلامي (أبو السعود، 1978، ص. 40-43). وقد استمرت التجربة لمدة عام (Unterguggenberger, 1934)، إلا أنها انتهت كسابقتها الألمانية -تجربة عملة فيرا (Wära)- التي استمرت لبضعة أشهر، وتم إيقافها من قبل الحكومة الألمانية على أساس أنها نقد؛ والنقد يجب أن يكون خاضعاً لسيطرة الحكومة المركزية، وذلك بعد معركة قضائية ربح أطوارها الأولى أهالي

المدينة المصدرة للغير، إلا أن الحكومة الألمانية لم تتوقف إلى أن حصلت على أمر قضائي بإيقافها. وقد تحدث عن هذه التجربة وملايسات إيقافها بإعجاب وحسرة على ما آلت إليه -ليس بسبب الفشل، بل النجاح- الاقتصادي الأمريكي إرفينغ فيشر عام 1933م²⁰، (Fisher, 1933; Onken, 1983: 3-10).

2.6- تجربة بنك مجموعة الاقتصاد السويسرية ((WIR Bank (Switzerland)). وهي تجربة قديمة بدأت عام 1934م إلا أنها ما تزال تعمل حتى الآن. قام بإنشاء هذا المصرف رَجُلَا الأعمال: فرنر زيمرمان وبول إنز (Werner Zimmermann and Paul Enz) بمساعدة 14 شخصاً²¹، على إثر أزمة السيولة الحادة والاضطرابات المالية التي عرفت سويسرا كغيرها من الدول الأوروبية على إثر مخلفات أزمة الكساد الكبير. حصل البنك على ترخيص رسمي عام 1936م تحت قانون المصارف السويسري (Swiss bank law) للعمل كمصرف تعاوني. وقد كان صاحباً فكرة إنشاء هذا المصرف -زيمرمان وإنز- متأثرين بأفكار سيلفيو جيزل الداعية إلى تخليص النقود من الفائدة (free money) مع العمل على إيجاد آلية تعمل على الدفع بالنقد إلى التداول وعدم الاكتناز؛ وقد تمثل ذلك في فرض رسم على النقود، إلا أن البنك تخلى عن هذه الفكرة عام 1952م. بدأ المصرف عمله بشبكة مكونة من 300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتوسع العمل إلى أن بلغ 30 ألف منشأة تُدير أعمالاً تجارية بقيمة 600 مليون (CHW)، [وهي تعادل نفس القيمة بالفرنك السويسري (CHF)]، وتسهم بشكل كبير في إيجاد فرص عمل. ويبلغ عدد المتعاملين 53 ألف زبون، (Banque WIR, 2021, p. 6-7).

²⁰ يُسجل ذلك قائلاً: "لقد تخيلت الحكومة الألمانية أن بمقدورها رؤية تحديد "الشر" -المنبتق من الخير، في هذه التجربة، فنجحت في نهاية المطاف إلى إجهاض هذا العمل الجيد..."، (Fisher, 1933).

²¹ مصدر المعلومات الواردة في الفقرة هي الموقع الرسمي للبنك (<https://www.wir.ch>) وموقع الأرشفة على الشبكة العالمية (<https://web.archive.org>)، إلا إذا أُشير بخلاف ذلك في موضعه.

من الناحية العملية تأثر صاحباً الفكرة بنموذج مصرف جاك (JAK Bank)، (Conaty & Lewis, 2012: 53) الذي بدأ عمله على أساس تعاوي في الدائمارك عام 1931م، وكان يُصدر عملة خاصة به لمحاربة الربا (usury) -بمعناه القانوني (الذي يميّز بين الربا الفاحش وغير الفاحش (نسبة الفائدة التي يحددها القانون)، وبين الفائدة البسيطة والمركبة (compound)) - الذي تضرر من آثاره الفلاحون الذين فقدوا أراضيهم والكثير من ممتلكاتهم لصالح المصارف عندما كانوا يعجزون عن سداد ما عليهم من ديون؛ لأن تلك الممتلكات كانت مرهونة لدى المصارف، (Conaty & Lewis, 2012: 53).

مُثِّلَت فكرة التعاون بين الأعضاء الفلسفة الرئيسة التي يعمل بها البنك السويسري (WIR bank). ومنذ أن فُتِح المجال لانضمام أعضاء آخرين -غير المؤسسين- عام 1940م زاد عدد المنضمين مع مرور الزمن إلى أن وصل إلى المستوى الذي أشرنا إليه سابقاً. يقع المقر الرئيس للمصرف في مدينة بازل (Basel)، ويمتلك سبعة فروع في مدن سويسرية أخرى، وإلى جانب تعامله بالفرنك السويسري (CHF) -العملة الوطنية للبلد- يتعامل بالعملة الخاصة (ISO certificate or WIR-franc: CHW) التي يقبل التعامل بها الأعضاء في المصرف، وقد ربطت قيمتها بقيمة الفرنك السويسري؛ حيث إن $1 \text{ (CHF)} = 1 \text{ (CHW)}$.

الهدف الرئيس الذي أنشئ المصرف من أجله هو دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة (SMEs) في أنشطة اقتصادية متنوعة؛ كالسياحة، والصناعة، والبناء، على أساس التعاون بين الأعضاء إلا أن أعمال المصرف توسعت مع مرور الزمن فأصبح يُقدّم العديد من الخدمات المصرفية المتعارف عليها، كفتح الحسابات بأنواعها المختلفة، والتسهيلات الائتمانية، ووسائل الدفع عبر منتجات متنوعة بما فيها تلك التي تراعي جانب البيئة (green credit)، وكان يقدم ذلك على غير أساس الفائدة، أو بفائدة منخفضة عن السعر السائد في السوق بالنسبة للتمويلات التي تتم عبر العملة الخاصة بالبنك. يعمل

المصرف على أساس نظام مقاصة بين الأعضاء بتسهيل المبادلات التجارية فيما بينهم بواسطة العملة الخاصة، ودون الحاجة لاستخدام الفرنك السويسري، وذلك عبر نظام مماثل لفكرة القروض المتبادلة (mutual credit)، ويتم ذلك بشكل إلكتروني ومحاسبي عبر المصرف وليس بين المتعاملين بشكل مباشر. الآلية التي يعمل بها المصرف مماثلة لخلق النقود التي تعمل بها المصارف التجارية؛ حيث إن النقود تُولد (= تُخلق) عندما يمنح المصرف ائتماناً للعميل، ويختفي هذا النقد بعد السداد، كما يُتاح للعميل (العضو) إمكانية السحب على المكشوف (overdraft) كصيغة تمويلية أخرى. وبما أن نظام العمل ضيق الحدود ومحدد المجالات؛ أي إن التمويل يوجه للأنشطة الاقتصادية الحقيقية وليس للمجازفات، والتمويل المخفض (pure financing)، كما أن مبالغ التمويل الممنوحة لا يمكن تحويلها إلى الفرنك السويسري، ومن ثمّ فإنه لا يؤثر في حجم العرض النقدي على المستوى الكلي؛ بل إنه يُسهّم في دعم النشاط في حال الركود الاقتصادي، ولا يُفرض في التمويل في حال الرخاء الاقتصادي؛ لأنه مرتبط بحدود التعامل بين الأعضاء، ويتم التعامل به على أساس إلكتروني وليس بطباعة عملة بشكل مادي، كما هو معمول به في النقود الورقية الرسمية.

ومما هو جدير بالإشارة في نهاية الحديث عن هذه التجربة أن دراسات قام بها بعض الاقتصاديين أثبتت أن الطريقة التي يعمل بها المصرف في تقديم التمويلات تحد من التقلبات الاقتصادية الشديدة؛ بل إنها تخفف من ذلك (countercyclical tendency)²². كما أبانت التجربة أنها مُهمّة ونافعة في الإطار الذي رُسم لها؛ لأنها وفرت قناة تمويلية أخرى أقل سوءاً من الممارسات السائدة في النظام التمويلي المهيمن، وأبانت أيضاً أن

²² وذلك لأن حجم المعاملات بالعملة الخاصة بالمصرف يزداد وقت الركود الاقتصادي؛ بسبب زيادة عرض هذه العملة والدفع بها للتداول، على عكس السلوك الذي يعتري العملة الوطنية حيث يتقلص حجم العرض النقدي (money supply contraction)، حسب الدراسات التي قام بها الاقتصادي جيمس ستودر (James Stodder (2005; 2007))، والدراسة التي نشرها ستودر مع ليني عام 2016م (Stodder & Lietaer, 2016)، وفي دراسة قديمة لهاناش (Hansch, 1971).

وجود عملتين تعملان جنباً إلى جنب على مستوى اقتصاد واحد قد يكون مفيداً، وليس ضاراً كما تزعم النظرية الاقتصادية السائدة.

3.6 - جنيه منطقة بريكستون (Brixton Pound (£Bf)) بريطانيا. بدأ العمل بهذه العملة عام 2009م؛ أي في السنة التي أعقبت أزمة الانكماش الكبير (2007-2008م) وفي منطقة بريكستون بجنوب لندن والتي يُقدر عدد سكانها بقرابة 80 ألف نسمة، ويقطنها مزيج من العرقيات المتنوعة يغلب عليها المنحدرون من البحر الكاريبي. مرَّ الإصدار الورقي (physical issue) للعملة بمرحلة تجريب لمدة تزيد عن العام قليلاً (يونيو 2008 إلى يوليو 2009م) وفي نطاق ضيق من المنطقة، وفي سبتمبر 2009م بدأ العمل بها على نطاق أوسع بعد أن لقيت الفكرة الدعم من قبل مؤسسة الاقتصاد الجديد (New Economics Foundation). في عام 2012م حصلت الفكرة على دعم آخر من المجلس البلدي للمنطقة (Lambeth Council)؛ حيث وافق نحو ثلاثة آلاف عامل من عمال البلدية على تلقي جزء بسيط من مرتباتهم بهذه العملة، ووافق المجلس البلدي على قبول دفع الضريبة المحلية (council tax) بالعملة. كما أن المبادرة مدعومة من مؤسسة اتحاد لندن للائتمان التعاوني (London Mutual Credit Union) غير الربحية، والتي تُشرف على إصدار العملة وإدارتها. وفي عام 2011م بدأ العمل بإصدار إلكتروني للعملة ((Brixton Electronic Pound (£Bfe)) حسبما ما أفاد الموقع الرسمي للعملة، وفي مطلع عام 2021 بدأت العملة تصدر بواسطة تقنية سلسلة الكتل (<https://bit.ly/3fR9Em1>)²³ التي تستخدم في إصدار العملات الرقمية المشفرة الخاصة، وغيرها من التطبيقات.

²³ غالب المعلومات في الفقرة تم الحصول عليها من هذا الموقع؛ وهو الموقع الخاص بالعملة، إلا إذا أُشير إلى خلاف ذلك في موضعه.

الهدف الرئيس من إصدار العملة، للتعامل بها بموازاة الجنيه الإسترليني (£) وفي حدود المنطقة فقط²⁴ هو دعم الاقتصاد المحلي بتحقيق أهداف فرعية محددة:

- ❖ تعزيز توطيد الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة المختلفة وتشجيعها.
- ❖ تشجيع سكان المنطقة على التعامل بالعملة للحد من آثار الركود الاقتصادي، ومن مخاطر استيلاء ومنافسة الشركات الكبرى (larger chains) للمحلات الصغيرة المنتشرة بكثرة في المنطقة.

❖ تعزيز التعاون وتوطيد الأواصر الاجتماعية بين أفراد المجتمع المحلي بتشجيعهم على زيادة التبادل فيما بينهم، متى ما كان ذلك ممكنًا ومُجديًا للفرد بحصوله على بعض الميزات كالخصم (discount) من قبل بعض المحال. وبالنسبة للتجار ورجال الأعمال زيادة النشاط الاقتصادي، مما قد ينعكس إيجابًا على المؤشرات الاقتصادية المحلية الأخرى كتقليص معدل البطالة نتيجةً لمضاعفة التأثير المحلي (Local multiplier effect)، (Micek, 2011).

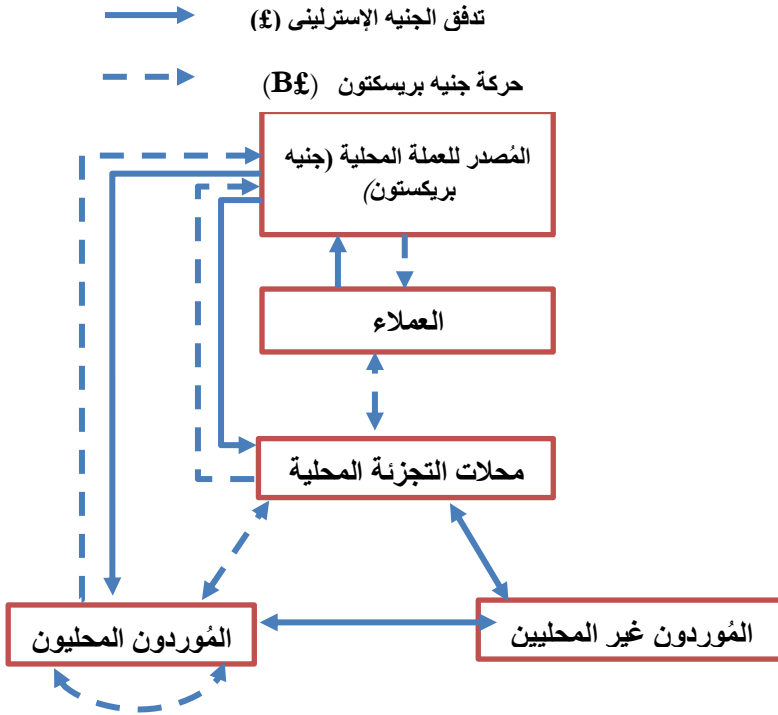
تشير آخر المعطيات إلى أن عدد المتعاملين بالعملة المصدرة ورقياً من المحلات ورجال الأعمال يقدر بـ 250 (160) يُقبلون التعامل بالإصدار الإلكتروني للعملة، ويقدر الحجم المتداول منها بما يفوق 50 ألف جنيه (<https://bit.ly/3kHc6i7>)²⁵. من أجل ضمان ثقة المتعاملين وسلطات الإشراف المالية فقد تم ربط قيمة العملة بالجنيه الإسترليني؛ حيث إن (£1 = B£1)، ويتم إصدار العملة عبر فتح العملاء لحسابات لهم في اتحاد الائتمان المحلي (Local credit union)؛ حيث إن كل جنيه إسترليني يتم إيداعه يُسجل بمقابله جنيه محلي كرصيد دائن في حساب العميل، كما يمكن للعملاء شراء العملة (استبدال ما لديهم من جنيهات إسترلينية) من نقاط محددة في المنطقة، ومن صراف

²⁴ “Money that sticks to Brixton”

²⁵ موقع شركة (Algorand) التقنية التي طورت سلسلة الكتل التي تستخدمها العملة في الإصدار، تاريخ الزيارة 2021/09/26.

(ATM) مخصص للغرض. وبعد الحصول عليها فإن تداولها -إلى جنب الجنيه الإسترليني- يتم وفق الشكل (3) كما جاء في وثيقة صادرة عن بنك إنجلترا عام 2013م.

الشكل (3) - مثال توضيحي لكيفية تداول جنيه بريكستون إلى جانب الجنيه الإسترليني



المصدر: Naqvi and Southgate, 2013: 322

يؤكد الشكل على أن الهدف الرئيس من إصدار العملة هو دعم الاقتصاد المحلي عبر تشجيع السكان ورجال الأعمال للتعامل بالعملة كي تبقى الموارد المالية داخل الحدود الإدارية للمنطقة. وبما أن التعامل اختياري وليس إلزاميًا كما في العملة الرسمية فإن نجاح التعامل بها يعتمد على الإقناع بفوائد ذلك عبر جملة محفزات بالنسبة للأفراد ولرجال الأعمال، كما يرتبط النجاح بعامل الثقة في أنها لن تكون مصدرًا للنشاطات غير المشروعة

أو أنها عُرضة للتزوير. وقد حرص القائمون على إصدار العملة بالتصميم الجيد لها من قبل مختصين ووفق معايير أمنية عالية، علاوة على ذلك قبول بعض الجهات الرسمية (البلدية)، والمؤسسات الخيرية التعامل الجزئي بها أكسبها مزيداً من الثقة، وإن كان التعامل بها على نطاق أوسع وبحجم أكبر يحتاج إلى الوقت، وإلى ابتكار أساليب جذابة – ومنها التقنية لسهولة التعامل وانخفاض التكلفة وتعزيز الجانب الأمني.

وبسبب استمرار إصدار العملة وتحقيق بعض الإنجازات المعدودة فقد بدأت مناطق أخرى في بريطانيا تستفيد من خبرتها ومن ذلك إصدار جنيه بريستول (Bristol pound) عام 2012م في مدينة بريستول بغرب إنجلترا. ومن جهة أخرى فإن بنك إنجلترا في الدراسة التي أعدها عن هذه العملة ومثيلات لها أشار إلى أن حجمها ضئيل مقارنة بحجم الكتلة النقدية الرسمية، وأنها لا تشكل أية مخاطر على إدارة البنك للسياسة النقدية والاستقرار المالي، والتزوير (counterfeit) الذي قد يؤثر على ثقة الناس في التعامل بالعملة الرسمية (Naqvi and Southgate, 2013, p. 323-324). كما أن هذه العملات لم ترتبط لحد الآن بممارسات غير مشروعة كغسيل الأموال، والتهرب الضريبي - كما يُستشف من دراسة بنك إنجلترا.

8. الخاتمة: النتائج والتوصيات.

تعرضت الدراسة فيما سبق من فقرات لموضوع العملات المكتملة لمحاولة تحليل حقيقتها مع الوقوف على أهم العوامل التي أدت إلى ظهورها وانتشارها في العديد من البيئات الاقتصادية المعاصرة حتى أضحت عددها يقدر بالآلاف. في ضوء ما جرى من نقاش وما تم التعرض له من تطبيقات يمكن الخلوص إلى النتائج والتوصيات التالية:

1) العملة المكتملة نوع خاص من العملات تستحدثها سلطة عمومية أو مؤسسة خاصة أو مجموعة من الأشخاص على مستوى نطاق جغرافي معين لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. ومن ثمَّ فإنها لا تُمثل بديلاً للعملة الرسمية القانونية (legal

(tender)، وإنما مُكْمَل يعمل بالتوازي معها. وقد تصدر تلك العملة برسم أو ضريبة يُعَرَّض قيمتها الاسمية للانخفاض لزيادة سرعة دورانها (مقترح جيزل ومن تأثر به)، وقد تصدر بغير ذلك.

(2) استخدمت الأدبيات الاقتصادية والمالية التي تعرضت لهذه العملات مصطلحات عدة، غير أن الدراسة اختارت مصطلح "المكتملة" لتشير إلى البُعد الأبرز في فلسفة هذه العملات وحيثيات تطبيقها؛ وهو البُعد التكميلي، وليس البديل للنقود الرسمية السائدة.

(3) لا توجد نظرية اقتصادية ونقدية "جامعة مانعة" تُقدم تفسيراً يحظى بقبول واسع في الأوساط العلمية التي اهتمت بدراسة هذا النوع من العملات. وقد ظهر للباحث أن الإطار الاجتماعي ببعده الإنساني هو الأنسب لتقديم تفسيرٍ لظهور وانتشار هذه العملات، وقدمت الدراسة بعداً إضافياً مبنياً على وجهة نظر إسلامية، ولكن هذا الطرح ما يزال في مراحله الأولية، وهو ما يفتح المجال للمراجعة والتطوير عسى أن يتمخض عن ذلك إطارٌ تفسيريٌّ مبنيٌّ على استقراء تطبيقات أكبر مما تعرضت له الدراسة.

(4) ظهر من خلال بعض الأمثلة التطبيقية لهذه العملات أنها تُسهم في تأدية وظائف اجتماعية واقتصادية مهمة، وإن كان نطاق تطبيقها ما يزال محدوداً؛ حيث إنها لم تتجاوز مستوى المدن الصغيرة كما حصل في السابق، أو مستوى الأحياء كما هو حاصل في التطبيقات الحديثة، يُستثنى من ذلك بعض التجارب المحدودة كما هو الشأن في تجربة (WIR bank) في سويسرا. وهذا لا يعني بحال أنها خالية من المثالب وجوانب القصور، هذا أمر لا يُقره عقل ولا منطق، ولا يسنده أساس علمي، والدراسة لم تتعرض له؛ لأنه يحتاج إلى تفصيل ونقاش يتجاوز حدود الدراسة وأهدافها.

- (5) يؤثر نوع النقد المستخدم في توجيه النشاط الاقتصادي وفي تخصيص الموارد المالية وتوجيهها، وفي طبيعة العلاقات التي تنشأ بين المتعاملين وفي القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، ومن ثم فإنه ليس محايداً (value neutral) كما تدعي النظرية التقليدية السائدة؛ لأن تطبيقات العُمُلات المكتملة أبانت عن ارتباط وثيق لها بالنشاط الحقيقي وليس بالنشاط المالي البحت كالمجازفات (speculation) التي طغت على مُعاملات أسواق الصرف والمال وغيرهما من الأسواق في الاقتصادات المعاصرة.
- (6) أبانت تطبيقات العملة الخاضعة للرسم أو المذمُوعة (Stamp scrip) أن افتراض ثبات معدل دوران النقود من قبل المدرستين: الكلاسيكية والنقدية ليس معقولاً ولا واقعياً؛ لأن توجيه هذا المتغير يؤثر في النشاط الاقتصادي.
- (7) من الأهمية بمكان الالتفات إلى التطورات التقنية - خاصة تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) - لدراسة ما توفره من إمكانيات لتحسين تطبيق هذا النوع من العملات، وخاصة أن بعض الاقتصاديين بدأ يدعو إلى التخلي عن النقود الورقية لما باتت تحمله من تكاليف، وما قد يرتبط بها من عيوب (Rogoff, 2016). ومع أهمية هذا الطرح، فإنّ الدراسة تؤكد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مدى مناسبة ذلك من عدمه لظروف المجتمع الذي يُراد التطبيق فيه؛ أي أن تكون الدراسة قائمة على الموازنة بين المصالح والمفاسد، والنظر في المآلات التي تنجم عن استخدام التقنية.
- (8) على الرغم من تقدير عدد هذه العُمُلات بالآلاف، فإنّ حجم تأثيرها ما يزال محدوداً كما أظهرت بعض التجارب الحديثة التي تعرضنا لواحدة منها. وهذا ما يتطلب دراسة - بل ربما دراسات - علمية متنوعة تتعرض لتطبيقات أخرى لتحديد المعوقات والتحديات التي تؤثر في هذه المحدودية، ولتجيب عن تساؤلات محددة مثل: هل العمل بهذا النوع من العُمُلات مُجدٍ من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؟ وما هي الطريقة المثلى لتحقيق الأهداف المسطرة لإصدار هذه العُمُلات؟ وكيف تصدر تلك العُمُلات وتُدار؟ وعلى أي أساس؟ وكيف تعاملت المصارف المركزية مع وجودها؟

المراجع العربية

- ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984م). التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد». تونس: الدار التونسية للنشر.
- أبو السعود، محمود. (1978م). خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي. الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية. بيروت: دار القرآن الكريم.
- بلواني، أحمد. (2021). هل العالم بحاجة لنظام نقدي جديد؟ ورقة مقدمة لندوة البركة (41)، للاقتصاد الإسلامي؛ وهي متاحة على موقع الندوة: <https://bit.ly/3i2Qv1S>.
- فقيه، عدنان محمد. (2016م). الربا والمخرج منه في ضوء علّة تحريمه وواقع النظام الاقتصادي المعاصر. طبعة 1، جدة: دار المنهاج للنشر والتوزيع.
- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح. (1384هـ/1964م). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. طبعة 2، القاهرة: دار الكتب المصرية.
- المصري، رفيق. (2010م). محمود أبو السعود في النقود المزكاة. ورقة مقدمة لحوار الأرباء العلمي بمعهد الاقتصادي، 1431/4/15هـ. جدة: معهد الاقتصاد الإسلامي؛ <https://bit.ly/3lX75RN>.

- Abū al-Su‘ūd, Maḥmūd. (1978). *ḥuṭūt ra’īsīah fī al-iqtisād al-islāmī. al-ittiḥād al-islāmī al-‘ālmī lil munazzamāt al-ṭullābiyyah. Bairūt: dār al-qur’ān al-karīm.*
- Al-Miṣrī, Rafīq. (2010). *maḥmūd abū al-su‘ūd, fī al-nuqūd al-muzkkāh. A paper presented to “ḥiwār al-’arba‘ā” al-’ilmī bima’ had al-iqtisādī, 15/4/1431H. Jeddah: ma’ had al-iqtisād al-islāmī; https://bit.ly/3lX75RN.*
- Al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Bakr ibn Farah. (1384H/1964). *al-jāmi’ l’ aḥkām al-qur’ān. taḥqīq: aḥmad al-bardūnī wa ibrahīm aṭfīsh. ṭab’ ah2, Cairo: dār al-kitab al-miṣrī.*
- Bilwāfī, Aḥmad. (2021). *hal al-‘ālam biḥājatin li niẓāmin naqdiyyin jadīd? A [paper presented to nadwat ul-barakah (41), lil iqtisād al-islāmī; avialabe at: https://bit.ly/3i2Qv1S.*

- Fqīh, ‘Adnān Muḥammad. (2016). al-ribā wāl makḥraj minhu fī daw’ ‘illati taḥrīmihi wa wāqi’ al-nizām al-iqtisādī al-mu’āṣir. ṭab‘ah 1, Jeddah, dār al-minhāj lilnashr wāl tawzī’.
- Ibn ‘Āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (1984). al-taḥrīr wāl tanwīr “taḥrīr al-m‘na al-saḍīd wa tanwīr al-‘aql al-jdīd min tafsīr al-kitāb al-mjīd”. Tūnus: al-dār al-tūnsyyah lil nashr.

المراجع الأجنبية

- Adams, Juliet. (2011). Summary of the book “No More Throw-Away People the Co-Production Imperative” by Edgar S Cahn (2004); <https://bit.ly/3CBXExS>.
- Banque WIR. (2021). WIR Info, 9/2021. <https://bit.ly/3zLYeHE>; accessed: 26/09/2021.
- Blanc, Jérôme. (2006). Local currencies in European History: an analytical framework. Monetary Regionalisation. Local currency systems as catalysts for endogenous regional development. International scientific conference, Sep 2006, Weimar, Germany: Bauhaus Universität.
- Blanc, Jérôme. (1998). Free Money for Social Progress: Theory and Practice of Gesell’s Accelerated Money. *American Journal of Economics and Sociology*, Vol. 57, No. 4 (Oct. 1998), pp. 469-483.
- Blanc, Jérôme. (2011) Classifying ‘CCs’: Community, complementary and local currencies’ types and generations. *International Journal of Community Currency Research*, 15: 4–10.
- Bobkoff, Dan & Oyedele, Akin. (2016). Economists never imagined negative interest rates — now they’re rewriting textbooks. *Business Insider*, Oct. 23; <https://bit.ly/3EL8svJ>.
- Brown, Ellen. (2010). Time for a New Theory of Money. Available at: <https://bit.ly/2XMKpfj>.
- Bruni, Luigino. (2013). Relational Goods: A new tool for an old issue. *Estudos Contemporâneos da Subjetividade (ECOS)*, Volume 3, Número 2, pp. 173-178.
- Calvo, Sara & Pachon, A. Morales. (2015). Exploring complementary currencies in Europe: a comparative study of local initiatives in Spain and the United Kingdom; <https://bit.ly/3ufjCUz>.

- Capie, F.; Fischer, S., Goodhart, C. and Schnadt, N. (eds). (2012). The development of central banking. LSE Research Online: <http://eprints.lse.ac.uk>.
- Champ, Bruce. (2008). Stamp Scrip: Money People Paid to Use. Economic Commentary. April 2008. Cleveland: The Federal Reserve Bank of Cleveland.
- Complementary Currency Resource Center. (2018). What Are Complementary Currencies? <https://bit.ly/2WaG6td>.
- Conaty, Pat and Lewis, Mike. (2012). Sweden's JAK Bank: Liberating community finance from the ball & chain of compound interest. *Makingwaves*, Vol. 20, No. 3, pp. 51-57.
- Costanza, Robert, et al. (2003). Complementary Currencies as a Method to Improve Local Sustainable Economic Welfare. For: Ecological Economics. Burlington: The University of Vermont.
- Dana, Charles A. (1896). Proudhon and his "Bank of the People". New York: Benj. J. Tucker; <https://bit.ly/2XZ92p1>.
- DeMeulenaere, Stephen. (2000). A Pictorial History of Community Currency Systems; <https://bit.ly/3D0kGPx>.
- DeMeulenaere, Stephen. (2006). 2006 Annual Report of the Worldwide Database of Complementary Currency Systems. *International Journal of Community Currency Research*. Vol 11, pp. 23-35.
- Fare, Marie and Ould Ahmed, Pepita. (2014). The complementary currency systems: a tricky issue for economists; <https://bit.ly/3lXtCOt>.
- Fare, Marie and Ould Ahmed, Pepita. (2018). Why Are Complementary Currency Systems Difficult to Grasp within Conventional Economics? *Revue Interventions économiques*, 59, pp. 1-20.
- Federal Reserve Bank of Richmond (FRBR). (1974). The Quantity Theory of Money: Its Historical Evolution and Role in Policy Debates. *Economic Review*, May/June 1974.
- Fisher, Irving. (1933). Stamp Scrip. New York: Adelphi Company Publishers; <https://bit.ly/3ETE3ev>.
- Freire, Marusa. (2011). Social Money (Complementary Currencies). Research Project, Solidarity Finance. UNCITRAL International Colloquium on Microfinance, Vienna, 12-13, Jan 2011.

- Gatch, Loren. (2006). Local Scrip in the USA During the 1930s: Lessons for Today? Presented at the Conference on Monetary Regionalisation: Local Currencies as Catalysts for Endogenous Regional Development Bauhaus-University Weimar, Germany, September 28-29, 2006.
- Gatch, Loren. (2008). Local Money in The United States During the Great Depression. *Essays in Economic & Business History* — Vol XXVI, 2, pp. 47-62.
- Gesell, Silvio. ([1958]1918). *The Natural Economic Order*. Translated by Philip Pye. London: Peter Owen Ltd.
- Grapp, William Dyer. (1960). *The Manchester School of Economics*. Stanford: Stanford University Press; <https://bit.ly/2Y4YW5U>.
- Hallsmith, Gwendolyn and Lietaer, Bernard. (2013). *Growing Economies with Local Currencies*; <https://bit.ly/39FfK5W>.
- Haltom, Renee. (2013). Does Money Still Matter for Monetary Policy? Economic Brief, May 2013, EB13-05, Federal Reserve Bank of Richmond.
- Hansch, Erick S. (1971). Initial Results of WIR Research in Switzerland. Essay September 1971. the Schumacher Center for a New Economics; <https://bit.ly/3AIg7bP>.
- Hartman, Mitchell. (2017). How much money is there in the world? <https://bit.ly/3o3A0qe>.
- Hassan, Fabien. (2014). Are local and virtual currencies about to change finance? 19 December 2014; <https://bit.ly/3i8i0XO>.
- Hayes, Adam. (n. d.). Negative Interest Rates and QE: 3 Economic Risks; <https://bit.ly/39EsWYA>.
- Hileman, Garrick. (29 October 2014). *A History of Alternative Currencies*; <https://bit.ly/3F3iubR>.
- House of Parliament. (2014). *Alternative Currencies*. POSTnote 475 August 2014. London: The Parliamentary Office of Science and Technology.
- Ilgmann, Cordelius and Menner, Martin. (2011). Negative nominal interest rates: History and current proposals, CAWM discussion paper/*Centrum für Angewandte Wirtschaftsforschung Münster*, No. 43.
- Kennedy, Margrit. (2005). Why Do We Need Monetary Innovation? <https://bit.ly/2XZG8oM>.

- Kennedy, Margrit. (2006). *Complementary Currencies: New Paths to Sustainable Abundance*. August 15th 2006; <https://bit.ly/3zKEDrn>.
- Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Money and Interest*. Book VI, Chapter 23, pp. 354-358. London: Macmillan; <https://bit.ly/3o8mOAd>.
- Lebel, Colette. (2017). *Cooperative Currencies*; <https://bit.ly/3EUP12c>.
- Lietaer, Bernard and Dune, Jacqui. (2013). *Rethinking Money: How New Currencies Turn Scarcity into Prosperity*. San Francisco: Berrett-Koehler Publishers.
- Lietaer, Bernard. (1999). *The Future of Money: Creating New Wealth, Work and a Wiser*. Book #2 - US Version: Bernard A. Lietaer.
- Lietaer, Bernard. (2004). *Complementary currencies in Japan today: history, originality and relevance*. *International Journal of Community Currency Research*, Vol. 8 (2004), pp. 1–23.
- Lietaer, Bernard. (2013). *The Future of Money*. United Diversity – Library; <https://bit.ly/2Zohqi6>.
- MacLeod, Jordan Bruce. (2009). *New Currency: How Money Changes the World as We Know It*; <https://bit.ly/3i9Skdl>.
- Markkanen, Sanna and Burgess, Gemma. (2015). *Introduction to time banking and Time Credits*. Working paper 1. UK: University of Cambridge & NHS.
- McAndrews, James. (2015). *Negative Nominal Central Bank Policy Rates: Where Is the Lower Bound?* Remarks at the University of Wisconsin. Federal Reserve Bank of New York.
- Micek, Grzegorz. (2011). *Estimating Multiplier Effects on the Local Scale*. *Acta Universitatis Lodzianensis, Folia Oeconomica* 252, pp. 175-190.
- Miller, Jill. (July 2008). *Teruko Mizushima: Pioneer Trader in Time Currency*. *Intersections: Gender and Sexuality in Asia and the Pacific*. Issue 17, July 2008; <https://bit.ly/3lXi3qF>.
- Moers, Peter. (1998). *Community Currency Systems: A Co-operative Option for the Developing World?* <https://bit.ly/3COSvCK>.
- Mukunda, Gautam. (2018). *The Social and Political Costs of the Financial Crisis, 10 Years Later*. Harvard Business review; <https://bit.ly/2XU00te>.

- Naqvi, Mona and Southgate, James. (2013). Banknotes, local currencies and central bank objectives. *Quarterly Bulletin* 2013 Q4, pp. 317-325.
- Onken, Werner. (1983). A Forgotten Chapter out of Economic History, Schwanenkirchen, *Wörgl* and other “Freigeld” Experiments. Published in the *Zeitschrift für Sozialökonomie*, 57/58 issue, vol. 20. May 1983, English translation by Rick Lines.
- Orrell, David. (2018). Quantum Economics. *Economic Thought* 7 (2), 63-81; <https://bit.ly/3i7PAgJ>.
- Patalano, Rosario. (2017). The Gesell Connection During the Great Depression. *Journal of History of Economic Thought*, Vol. 39, Issue 3, September 2017, pp. 349-379.
- Peacock, Mark. S. (2006). The Moral Economy of Parallel Currencies: An Analysis of Local Exchange Trading Systems. *American Journal of Economics and Sociology*, Vol. 65, No. 5 (November 2006), pp. 1059-1083.
- Peacock, Mark. S. (2014). Complementary currencies: History, theory, prospects. *Local Economy*, 0(0) 1–15. sagepub.co.uk/journalsPermissions.nav. DOI: 10.1177/0269094214553174.
- Rogoff, Kenneth S. (2016). *The Curse of Cash*. 1st Ed, Princeton: Princeton University Press.
- Ross, Sean. (2018a). Why Negative Interest Rates Are Still Not Working in Japan; <https://bit.ly/3APAYKo>.
- Ross, Sean. (2018b). The Diminishing Effects of Japan's Quantitative Easing; <https://bit.ly/3zM6dV8>.
- Schraven, Jorim. (2001). The Economics of Community Currencies: A Theoretical Perspective. *Unpublished Honours Thesis*, Oxford University; <https://bit.ly/3EQQpnL>.
- Schuster, Ludwig. (2014). Parallel Currencies for the Eurozone: An outline and an attempt at systemization. Veblen Institute; <https://bit.ly/3kO5sH7>.
- Shah, Angana and Samb, Pape. (2011). Time Banking Is More Than Money for Women in Senegal. *Smart Lessons* — October 2001. Washington: International Finance Corporation (World Bank Group).
- Shen, Junyi and Qin, Xiangdong. (2013). Cooperation, Trust and Economic Development: An Experimental study in Chinan.

- Discussion Paper Series (RIEB), DP2013-14, Japan: Kobe University.
- Singh, Sara. (2017). The Evolution of Giving: An Exploration of Time Banking as a Community Development Instrument. Senior Theses. 188; <https://bit.ly/3ucPk4Q>.
- Stiglitz, Joseph. (2016). What's Wrong with Negative Interest Rates? <https://bit.ly/39AtD5k>.
- Stiglitz, Joseph. (2018). Ten Years Later. Roosevelt Institute Working Paper, September 2018; <https://bit.ly/3i7Qkm1>.
- Stodder, James P. (2005). Reciprocal Exchange Networks: Implications for Macroeconomic Stability. Rensselaer at Hartford, Hartford CT, 06120 (January 2005); <https://bit.ly/3kK1xuR>.
- Stodder, James P. (2007). Residual Barter Networks and Macroeconomic Stability; Switzerland's Wirtschaftsring; <https://bit.ly/3mh7oHF>.
- Stodder, J. P. & Lietaer, B. (2016). The Macro-Stability of Swiss WIR-Bank Credits: Balance, Velocity and Leverage. *Comparative Economic Systems*, Dec. 2016, 58(4), pp 570–605.
- Tyler, Katherine and Stanley, Edmund. (2007). "The role of trust in financial services business relationships", *Journal of Services Marketing*, Vol. 21 Issue: 5, pp.334-344.
- Unterguggenberger, Michael. (1934). The End Results of The *Wörgl* Experiment. Translated by G. Spiller, London; <http://monetary-freedom.net>.
- Valek, Lukas. (2014). Economic Alternatives and Complements in Education of Future Economists. LUMEN 2014. *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 149 (2014) 979 – 983.
- Warner, Jonathan. (2010). Stamp Scrip in the Great Depression: Lessons for Community Currency for Today? *International Journal of Community Currency Research*, Vol 14 (2010) A 29-45.
- World Bank (WB). (2017). The Unbanked. Global Findex database; <https://bit.ly/3zHTWB2>.
- Zarlenga, Stephen. (2004). Removing Structural Injustices From our Money System. AMI; <https://www.monetary.org>.